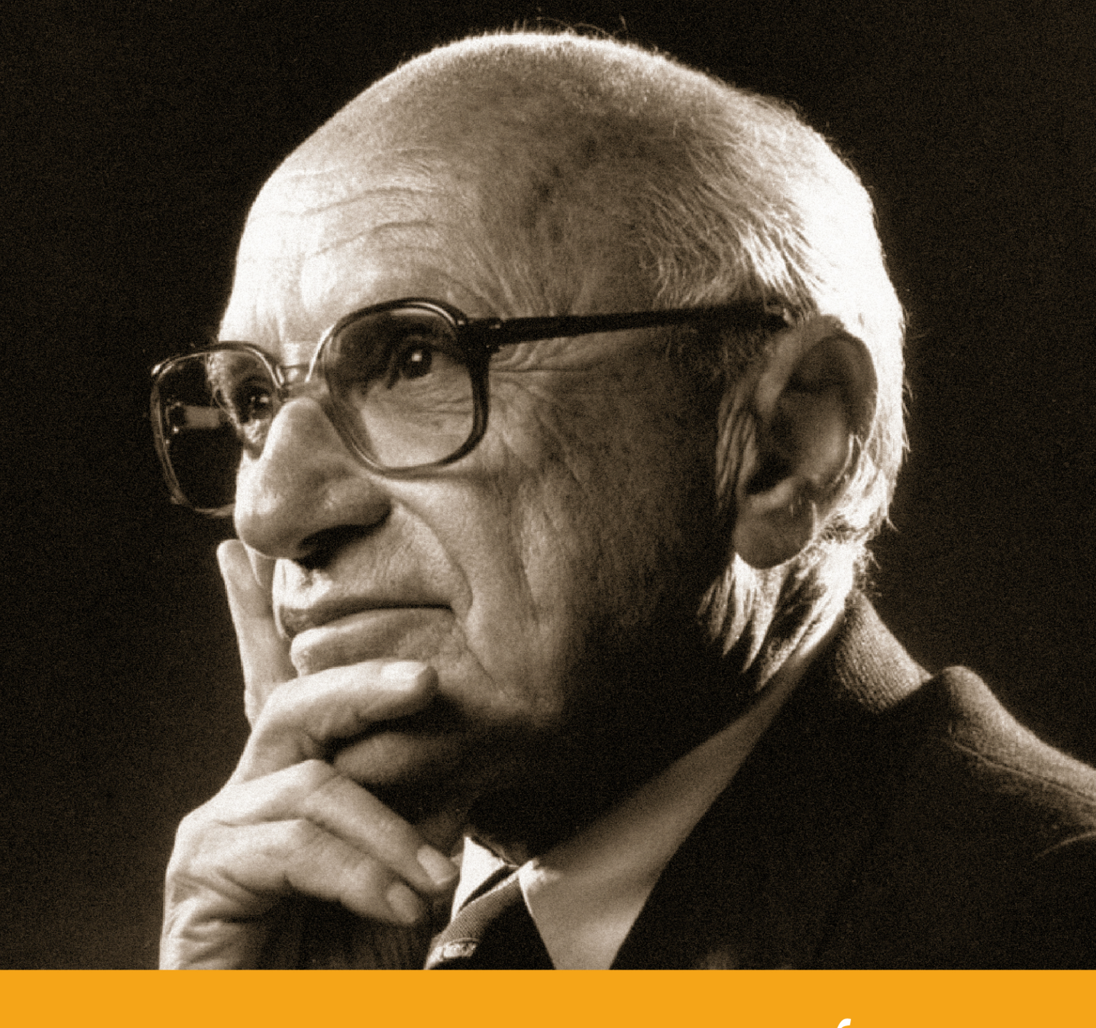


الرأسمالية والحرية

ميلتون فريدمان

الرأسمالية والحرية

الرأسمالية والحرية

طبعة بمناسبة مرور ٤٠ عامًا مع مقدمة جديدة بقلم المؤلف

تأليف
ميلتون فريدمان

بمساعدة
روز دي فريدمان

ترجمة
مروة عبد الفتاح شحاتة

مراجعة
حسين محمود التلاوي



الرأسمالية والحرية

ميلتون فريدمان

Capitalism and Freedom

Milton Friedman

الطبعة الأولى ٢٠١١م
رقم إيداع ٢٠١١/٥٣٥٧

كلمات عربية للترجمة والنشر
إن كلمات عربية للترجمة والنشر غير مسئولة عن آراء المؤلف وأفكاره
وإنما يعبّر الكتاب عن آراء مؤلفه
ص.ب. ٥٠، مدينة نصر ١١٧٦٨، القاهرة
جمهورية مصر العربية
تليفون: ٢٢٧٢٧٤٣١ ٢٠٢+ **فاكس:** ٢٢٧٠٦٣٥١ ٢٠٢+
البريد الإلكتروني: kalimat@kalimat.org
الموقع الإلكتروني: http://www.kalimat.org

فريدمان، ميلتون
الرأسمالية والحرية/ميلتون فريدمان . – القاهرة : كلمات عربية للترجمة والنشر، ٢٠١١.
٢٥٦ص، ١٤,٥×٢١,٠سم
تدمك: ٠ ٨٤ ٦٢٦٣ ٩٧٧ ٩٧٨
١– الرأسمالية
أ– العنوان
٣٣٠,١٢٢

المحتويات

إهداء

إلى جانيت وديفيد
وإلى كل أبناء جيلهما
ممن يجب أن يحملوا مشعل الحرية
في المرحلة القادمة

تمهيد طبعة ٢٠٠٢

في تمهيد طبعة ١٩٨٢ من هذا الكتاب، تتبعت تحولًا مثيرًا في مناخ الرأي، الذي تجلى في الاختلاف بين الطريقة التي قوبل بها الكتاب عندما نشر للمرة الأولى عام ١٩٦٢، والطريقة التي قوبل بها كتابي التالي «حرية الاختيار» الذي شاركتني زوجتي في تأليفه، والذي يقدم الفلسفة نفسها، عندما نُشِرَ عام ١٩٨٠. تطور هذا التحول في مناخ حرية الرأي أثناء انهيار الدور الحكومي — الذي كان أحد أسبابه — تحت تأثير سياسة دولة الرفاهية الأولية وآراء كينز. فعام ١٩٥٦، عندما ألقيت المحاضرات التي ساعدت زوجتي في صياغتها في هذا الكتاب، كان الإنفاق الحكومي في الولايات المتحدة — على المستوى الفيدرالي ومستوى الولايات والمستوى المحلي — يعادل ٢٦ في المائة من الدخل القومي، وذهب معظم هذا الإنفاق إلى الدفاع العسكري، وعادل الإنفاق في الجوانب الأخرى بخلاف الدفاع العسكري ١٢ في المائة من الدخل القومي. وبعد مرور خمسة وعشرين عامًا، عندما نشرت طبعة عام ١٩٨٢ من هذا الكتاب، قفز الإنفاق الكلي إلى ٣٩ في المائة من الدخل القومي وارتفع الإنفاق غير العسكري إلى ما يربو عن الضعف، وبلغ ٣١ في المائة من الدخل القومي.

كان للتحول في مناخ حرية الرأي تأثيره؛ فقد مهد الطريق لانتخاب مارجريت تاتشر في بريطانيا ورونالد ريجان في الولايات المتحدة، وكلاهما كان قادرًا على ضبط النسب المرتفعة مع مراعاة عدم خفضها. انخفض فعلًا الإنفاق الحكومي الكلي في الولايات المتحدة انخفاضًا طفيفًا من ٣٩ في المائة من الدخل القومي عام ١٩٨٢ إلى ٣٦ في المائة عام ٢٠٠٠، بيد أن

هذا الانخفاض برمته تقريبًا كان نتيجة لخفض الإنفاق العسكري. تراوح الإنفاق غير العسكري في إطار مستوى ثابت تقريبًا بين: ٣١ في المائة عام ١٩٨٢ و٣٠ في المائة عام ٢٠٠٠.

تلقى مناخ التعبير عن الرأي دعمًا آخر في الاتجاه نفسه مع سقوط سور برلين عام ١٩٨٩ ومع انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩٢؛ إذ أنهى هذا السقوط تجربة استمرت سبعين عامًا تقريبًا لطريقتين مختلفتين لتنظيم الاقتصاد: من أعلى لأسفل ومن أسفل لأعلى؛ التخطيط المركزي والسيطرة مقابل الأسواق الخاصة، وبكلمات أعم: الاشتراكية مقابل الرأسمالية. أنذرت عدة تجارب مماثلة بنتيجة هذه التجربة على نطاق أضيق: هونج كونج وتايوان مقابل الصين الأم، وألمانيا الغربية مقابل ألمانيا الشرقية، وكوريا الجنوبية مقابل كوريا الشمالية، بيد أنها أخذت المنحنى المأساوي مع سور برلين وانهيار الاتحاد السوفيتي حتى جعلتها جزءًا من الوعي العام؛ بحيث راح الناس يسلمون الآن أن التخطيط المركزي هو فعلًا «الطريق إلى العبودية» لا محالة، كما عنون فريدريك إيه هايك كتابه الجدلي الرائع.

ينطبق على الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى ما ينطبق على الدول الغربية المتقدمة الأخرى. ففي بلد تلو الأخرى، شهدت العقود الأولى التي تلت الحرب تفجر الاشتراكية، تبعه زحف أو سكون الاشتراكية. وفي كل هذه البلدان تتمثل المشكلة الآن في إعطاء الأسواق دورًا أكبر وإعطاء الحكومات دورًا أصغر. وفي رأيي، يعكس هذا الموقف التباطؤ الكبير بين الرأي والممارسة. فالتحولُ إلى الاشتراكية في عقود ما بعد الحرب العالمية الثانية قد عكس التحول في الرأي نحو مبدأ الجماعية، وتعكس الاشتراكيةُ البطيئةُ أو الساكنةُ في العقود القليلة الماضية النتائجَ الأولية لتغير الآراء بعد الحرب، وسيعكس إلغاء الاشتراكية في المستقبل النتائج الحثيثة للتغير في الرأي والتي عززها انهيار الاتحاد السوفيتي.

لقد كان للتغير في الرأي نتيجة أوضح في الدول المتخلفة فيما مضى. وثبتت صحة ذلك حتى في الصين، أكبر دولة شيوعية باقية. فإدخال دينج زياو بنج لإصلاحات السوق في أواخر السبعينيات — خصخصة القطاع الزراعي فعليًا — أدى إلى زيادة مثيرة في الناتج وأدى إلى إدخال مزيد

من العناصر السوقية في المجتمع الاشتراكي. وقد غيرت الزيادة المحدودة في الحرية الاقتصادية وجه الصين، وأكدت على نحو بارز إيماننا في قوة الأسواق الحرة. ولا تزال الصين بعيدة للغاية عن أن توصف بمجتمع حر، لكن ليس هناك شك أن سكان الصين أكثر حرية وأكثر ازدهارًا مما كانوا عليه تحت حكم ماو؛ فهم يتمتعون الآن بحرية أكثر في كل الجوانب فيما عدا البعد السياسي، بل إن البوادر الصغيرة الأولى لبعض الزيادة في الحرية السياسية تجلت في انتخابات بعض المسئولين في عدد متزايد من القرى. لا يزال أمام الصين طريقًا طويلًا لتسلكه، بيد أنها تتحرك في الاتجاه الصحيح.

في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، كان المعتقد القياسي هو أن تطور العالم الثالث يقتضى التخطيط المركزي إلى جانب مساعدة خارجية ضخمة. وفشل تلك المعادلة حيثما تم تجريبها، كما أوضحها بيتر باور وغيره توضيحًا، وكذلك النجاح الهائل للسياسات التي تستهدف السوق لدى نمور أسيا الشرقية — هونج كونج وسنغافورة وتايوان وكوريا الجنوبية — أثمرا عن مبدأ للتطور مختلف للغاية. والآن، تبنت دول عديدة في أمريكا اللاتينية وآسيا وحتى بضع دول في أفريقيا طريقة موجهة نحو السوق ودورًا أصغر للحكومة. فعلت العديد من الدول التي كانت دائرة في الفلك السوفيتي الأمر نفسه. وفي كل هذه الحالات، وبالتوافق مع الفكرة الرئيسية التي يدور حولها الكتاب، تزامنت الزيادة في الحرية الاقتصادية مع الزيادة في الحرية السياسية والمدنية وأدت إلى زيادة الرخاء. فقد كان كل من الرأسمالية التنافسية والحرية متلازمين.

ثمة ملاحظة شخصية أخيرة: إنه لشرف قلما يحظى به مؤلف بأن يكون قادرًا على تقييم كتابه بعد مرور أربعين عامًا على ظهوره للمرة الأولى، وإنني أقدر كثيرًا توفر فرصة القيام بذلك لي. وإنني أشعر بسعادة غامرة بقدرة الكتاب على الصمود أمام الوقت ومدى اتصاله بمشكلات الحاضر. وإن كان هناك تغيير رئيسي واحد يمكنني فعله، فسيكون استبدال الشقين المتناقضين الحرية السياسية والحرية الاقتصادية بالثلاثة المتناقضة الحرية الاقتصادية والحرية المدنية والحرية السياسية. فبعد أن انتهيت من الكتاب، تعلمت من هونج كونج — قبل أن تعاد للصين — أنه في الوقت الذي تكون

فيه الحرية الاقتصادية شرطًا ضروريًّا للحرية السياسية والمدنية، فإن الحرية السياسية — بقطع النظر عن مدى استحسانها — ليست شرطًا للحرية الاقتصادية والمدنية. وفي هذا السياق، يبدو لي أن وجه القصور الرئيسي في الكتاب هو التناول غير الوافي لدور الحرية السياسية، التي تعزز الحرية الاقتصادية والمدنية في ظل بعض الظروف، لكنها في ظل ظروف أخرى، تقيد الحرية الاقتصادية والمدنية.

ميلتون فريدمان
ستانفورد، كاليفورنيا
١١ مارس/آذار، ٢٠٠٢

تمهيد طبعة ١٩٨٢

لقد ألقيت المحاضرات التي ساعدتني زوجتي في إخراجها في صورة هذا الكتاب منذ ربع قرن مضى. لذا، صار تذكر المناخ الثقافي الذي ساد في ذلك الوقت أمرًا صعبًا حتى للأشخاص الذين كانوا في ذلك الوقت أشخاصا فاعلين، ناهيك عن نصف السكان الحاليين الذين كانت أعمارهم في ذلك الوقت أقل من عشرة أعوام، أو لم يكونوا قد ولدوا بعد. أما أولئك الذين كان يساورهم منا القلق حيال المخاطر التي تتعرض لها الحرية والرفاهية من نمو الدور الحكومي ومن انتصار سياسة دولة الرفاهة والأفكار الكينزية، فقد كانوا أقلية ضئيلة اعتبرتها الغالبية العظمى من زملائنا المثقفين غريبي الأطوار.

وحتى بعد مرور سبعة أعوام، عندما نشر هذا الكتاب للمرة الأولى، كانت الآراء الواردة فيه بعيدة للغاية عن الاتجاه السائد؛ حتى أنه لم تعلق عليه أي صحيفة أو مجلة قومية رئيسية — سواء نيويورك تايمز أو هيرالد تريبيون (التي كانت في ذلك الوقت تنشر في نيويورك) أو شيكاجو تريبيون أو التايم أو نيوزويك أو حتى سترداي ريفيو — على الرغم من أن مجلة إيكونوميست اللندنية كتبت عنه وكذلك فعلت المجلات المتخصصة الرئيسية. وهو كتاب موجه لعامة الأفراد، وكتبه أستاذ بجامعة مرموقة في الولايات المتحدة وقدر له أن يبيع ما يربو عن ٤٠٠٠٠٠ ألف نسخة في الثمانية عشر عامًا التالية. من الصعب تخيل أن يلقى كتابًا مماثلًا — كتبه عالم اقتصاد له مكانة مهنية مماثلة، لكنه يؤيد سياسة دولة الرفاهية أو الاشتراكية أو الشيوعية — مثل هذا التجاهل.

لقد تأكد مدى تغير المناخ الفكري في ربع القرن المنصرم بالاستقبال المختلف كلية الذي لاقاه كتابي «حرية الاختيار» الذي شاركتني زوجتي تأليفه، وهو ثمرة مباشرة لكتاب «الرأسمالية والحرية» ويستعرض نفس الفكرة الأساسية وصدر عام ١٩٨٠؛ إذ قامت كل مجلة رائدة بنشر نقد للكتاب، وهي كثيرًا ما كانت تأتي في صورة مقالة خاصة مطولة. ولم يتم إعادة طبعه جزئيًا في بوك دايجست فحسب، لكنه ظهر على الغلاف أيضًا. فقد بيع من كتاب «حرية الاختيار» ما يقرب من ٤٠٠ ألف نسخة بغلاف مقوى في الولايات المتحدة في العام الأول، وقد ترجم إلى اثنتي عشرة لغة، وصدر منه نسخة ذات غلاف ورقي خفيف في الأسواق في أوائل عام ١٩٨١.

إننا نعتقد أن الاختلاف في استقبال الكتابين لا يرجع إلى اختلاف في الجودة؛ فلا شك أن الكتاب الأول كان أكثر فلسفة ونظرية، ومن ثم أكثر جوهرية. أما كتاب «حرية الاختيار» كما ذكرنا في تمهيده، ففيه «تزداد التفاصيل العملية ويتضاءل الإطار النظري»، فهو مكمل لكتاب «الرأسمالية والحرية»، وليس بديلًا له. ولكن يمكن أن يرجع الاختلاف في استقبال الكتابين إلى تأثير التليفزيون. فكتاب «حرية الاختيار» يرتكز على حلقات تحمل الاسم نفسه وتذاع بمحطة بي بي إس، وكان معدًا للصدور أثناء إذاعة هذه الحلقات. وليس هناك شك في أن نجاح الحلقات التلفزيونية سلط الأضواء على الكتاب.

وهذا التفسير سطحيًّا نظرًا لأن وجود البرنامج التلفزيوني نفسه ونجاحه يُعَد دليلًا على التغير في المناخ الفكري. فلم يطلب منا أحد قط في الستينيات تقديم حلقات تلفزيونية على غرار برنامج «حرية الاختيار»؛ فلم يكن هناك إلا عدد قليل ممن يمكن أن يرعوا مثل هذا البرنامج، هذا إن كان هناك أحد من الأساس. فإذا حدث وأُنْتِجَ ذلك البرنامج بأي حال، فلم يكن من المتوقع أن يلقى أي إقبال جماهيري ملحوظ. فالاستقبال المختلف للكتاب الثاني ونجاح الحلقات التليفزيونية نتائج طبيعية للتغير في مناخ الرأي. ولا تزال الأفكار في كتابينا بعيدة عن الاتجاه الفكري السائد، بيد أنهما على الأقل يتمتعان الآن بالتقدير والاحترام في الأوساط الفكرية ومقبولين إلى حد بعيد على الأرجح بين العوام.

لم يكن التغير في مناخ الرأي وليد هذا الكتاب أو غيره الكثير، ككتابي هايك «الطريق إلى العبودية» و«دستور الحرية»، اللذان يسيران في السياق الفلسفي نفسه. ولبرهنة ذلك، تكفي الإشارة إلى طلب المشاركة في ندوة «الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية» التي أقامها محررو مجلة كومنتري عام ١٩٧٨، والتي جاء فيها: «لقد بدأت الفكرة القائلة بإمكانية وجود صلة حتمية بين الرأسمالية والديمقراطية في نيل القبول بين عدد من المفكرين الذين كانوا قد اعتبروا هذا الرأي فيما مضى ليس فقط خطأً من الناحية السياسية، بل خطيرًا أيضًا.» وقد تألفت مشاركتي من استشهاد طويل من كتاب الرأسمالية والحرية، واستشهاد أوجز من كتاب أدم سميث، ودعوة ختامية نصها: «مرحبًا بالمنضمين إلينا.»[1] فحتى في عام ١٩٧٨، لم يعبر سوى تسعة أشخاص فقط، من بين الخمسة وعشرين مشارك غيري، عن وجهات نظر يمكن تصنيفها كمؤيدة للرسالة المحورية لكتاب الرأسمالية والحرية.

إن التغيير في مناخ الرأي وليد التجربة، وليس وليد النظرية أو الفلسفة. لقد تحولت كل من روسيا والصين، اللتين كانتا ذات يوم الآمال العريضة للنخب الفكرية، إلى مأساة كما هو واضح. أما بريطانيا العظمى — التي شهدت نشأة نظرية فابيان الاشتراكية صاحبة التأثير الكبير في المفكرين الأمريكان — فوقعت في ورطة كبيرة. وإذا نظرنا إلى أمريكا نظرة أكثر عمقًا، لوجدنا أن المفكرين، اللذين يمثلون دومًا أنصارًا متحمسين للحكومة المهيمنة كما أنهم في غالبيتهم من مؤيدي الحزب الديمقراطي، قد شعروا بخيبة الأمل بسبب حرب فيتنام، لا سيما جراء الدور الذي لعبه الرئيسان كيندي وجونسون؛ فقد تغير الكثير من برامج الإصلاح العظيمة — تلك التي مثلت، في الماضي، علامات بارزة، كبرنامج الرفاهية والإسكان الشعبي ودعم النقابات المهنية والتكامل في المدارس والدعم الحكومي للتعليم وسياسة التمييز الإيجابي ... كل ذلك انهار. أما باقي السكان، فقد تأثرت مواردهم المالية سلبًا بالتضخم والضرائب المرتفعة. وهذه الظواهر، وليس القدرة الإقناعية للأفكار الواردة في كتب المبادئ، هي ما يفسر التحول من الهزيمة الساحقة لباري جولدووتر عام ١٩٦٤ إلى النصر الكاسح لرونالد ريجان

عام ١٩٨٠ — وهما رجلان يدعوان، في الأساس، للبرنامج نفسه وللرسالة نفسها.

ما إذن، دور الكتب المشابهة للكتاب الحالي؟ دورها مزدوج في رأيّ. أولًا، طرح موضوع للأحاديث العادية بين الناس. فكما كتبنا في تمهيد كتاب «حرية الاختيار»: «إن الشخص الوحيد الذي يمكنه إقناعك حقًّا هو نفسك. عليك أن تدير الأمور في رأسك أثناء استرخائك، ثم عليك أن تدرس الآراء الكثيرة المخالفة. بعد ذلك، دع الأفكار تختمر في ذهنك. وبعد مدة طويلة، حول تفضيلاتك إلى قناعات.».

ثانيًا، الإبقاء على الخيارات متاحة حتى تجعل الظروف من التغيير ضرورة. فهناك جمود هائل — سيادة مطلقة للوضع الراهن — في القطاعات الخاصة وفي القطاعات الحكومية على وجه الخصوص. ولن يتحقق التغيير الحقيقي سوى بالأزمات — سواء كانت قائمة، أو أخذت بوادرها تلوح الأفق. فعندما تحدث تلك الأزمة، تتحدد الإجراءات المتبعة وفقًا للأفكار المحيطة. وهذا، حسبما أرى، هو الوظيفة الأساسية لنا: ابتكار بدائل للسياسات القائمة، والحفاظ على حيويتها وتوفرها حتى يتحول ما هو مستحيل سياسيًا إلى ما هو حتمي سياسيًا.

ويمكن أن تتضح وجهة نظري من خلال القصة الشخصية التالية. في وقت ما في أواخر الستينيات، دخلت في مناظرة في جامعة ويسكونسن مع ليون كيزرلنج، وهو مؤيد متعنت لمبدأ الجماعية. وكان يعتقد أن نقطة تفوقه تكمن في السخرية من آرائي باعتبارها رجعية تمامًا، واختار أن يفعل ذلك بقراءة جزء من نهاية الفصل الثاني من هذا الكتاب، وهو قائمة البنود التي قلت إنها «لا يمكن، حسبما أرى، أن تبرر تبريرًا صحيحًا في ضوء المبادئ الموضحة أعلاه.». كان يلقى استحسانًا كبيرًا من الطلاب الحاضرين أثناء استمراره في تفنيد انتقاداتي لبرامج دعم الأسعار والتعريفة الجمركية وما إلى ذلك، حتى جاء إلى النقطة ١١ وهي: «التجنيد الإلزامي لتزويد النظام العسكري بالجند في أوقات السلم.». لقد لاقى هذا التعبير عن معارضتي للتجنيد الإلزامي استحسانًا متقدًا جعله يخسر تأييد الحضور والمناظرة.

ولمّا كان الشيء بالشيء يذكّر، فالتجنيد الإلزامي كان البند الوحيد، في قائمتي للأربعة عشر نشاطًا حكوميًا غير المبررين، الذي أُلغي حتى

الآن — ولم يكن ذلك الانتصار نهائيًا، بأي حال. ففيما يتعلق بالعناصر الكثيرة الأخرى، لا زلنا ننحرف بعيدًا عن المبادئ التي يستند إليها هذا الكتاب — وهو ما يُعَدُّ، من ناحية، سببًا في تغير مناخ الرأي، ومن ناحية أخرى، دليلًا على أن التغير لم يترك إلا تأثيرًا عمليًا محدودًا، حتى الآن. وفي ذلك دليل آخر على أن الموضوع الأساسي لهذا الكتاب وثيق الصلة بالظروف السائدة عام ١٩٨١ تمامًا، كما إنه يرتبط بالمناخ العام الذي ساد عام ١٩٦٢، على الرغم من أن بعض الأمثلة والتفاصيل قد تُعتبر، الآن، قديمة وفي غير محلها.

تمهيد

يعد هذا الكتاب ثمرة، تأخرت كثيرًا، لسلسلة من المحاضرات التي ألقيتها في يونيو/حزيران عام ١٩٥٦ في مؤتمر بكلية واباش أداره جون فان سيكل وبنجامين روج برعاية مؤسسة فولكر. وفي الأعوام التالية، ألقيت محاضرات مماثلة في مؤتمرات لمؤسسة فولكر في كل من كلية كليرمونت وأدارها آرثر كيمب، وجامعة نورث كارولاينا وأدارها كلارينس فيلبروك، وجامعة أوكلاهوما ستيت وأدارها ريتشارد ليفتوِتش. وفي كل مرة تناولت محتوى أول فصلين من هذا الكتاب، اللذين يتناولان المبادئ، ثم طبقت المبادئ على مجموعة متنوعة من المشكلات الخاصة.

وإني أدين بالفضل لمديري هذه المؤتمرات ليس فقط لدعوتي لإلقاء المحاضرات، بل لنقدهم وتعليقاتهم عليها وإصرارهم الصادق على أن أكتبها في إطار تجريبي، ولريتشارد كورنويل وكينيث تيمبلتون وإيفان بيرلي بمؤسسة فولكر، واللذين كانا مسئولين عن إعداد المؤتمرات. كذلك، أدين بالفضل للمشاركين في المؤتمرات، والذين دفعوني لإعادة التفكير في الكثير من النقاط وتصحيح العديد من الأخطاء من خلال بحثهم الدءوب واهتمامهم العميق بموضوعات النقاش وحماستهم الفكرية التي لا تهدأ. إن هذه السلسلة من المؤتمرات تأتي بين أكثر التجارب الفكرية التحفيزية بحياتي. ولا حاجة بنا لأن نقول إنه لا يوجد، على الأرجح، أحد من مديري المؤتمرات أو المشاركين فيها يتفق مع كل ما جاء في الكتاب؛ بيد أنني أثق في رغبتهم في تحمل بعض المسئولية عنه.

وإنني مدين بفلسفة هذا الكتاب والكثير من تفاصيله إلى العديد من الأساتذة والزملاء والأصدقاء، وفوق هذا وذاك إلى المجموعة المميزة التي تشرفت بالانضمام إليها بجامعة شيكاجو: فرانك إتش نايت وهنري سي سايمونز ولويد دبليو مينتس وآرون ديركتور وفريدريك إيه هايك وجورج جيه ستيجلَر. وأرجو منهم أن يسامحوني لإخفاقي في أن أشير، إشارة تفصيلية، إلى أفكارهم العديدة التي أوردتها في هذا الكتاب. لقد تعلمت الكثير منهم وما تعلمته بات يشكل جزءًا كبيرًا لا يتجزأ من أفكاري لدرجة تجعلني عاجزًا عن تحديد النقاط التي عليَّ وضعها في هامش الكتاب.

وأنا لا أجرؤ على ذكر قائمة ممن أدين لهم بالفضل خشية أن أظلم بعضهم بإسقاط أسمائهم سهوًا. بيد أنني لا يمكنني الامتناع عن ذكر أبنائي، جانيت وديفيد، اللذين اضطراني — برغبتهما في عدم قبول أي شيء دون برهان — إلى تناول الأمور الفنية بلغة بسيطة ومن ثم طور ذلك من فهمي للنقاط وتوضيحي لها. وزيادة في الإيضاح، فهما لا يقبلان أيضًا سوى بتحديد هوية صاحب الرؤية، لا بتطابق الرؤى بين الأفراد.

لقد اعتمدت على المواد التي نشرت فعلًا دون قيود؛ والفصل الأول مراجعة لمادة نشرت في وقت سابق تحت العنوان المستخدم في هذا الكتاب، وذلك في كتاب «مقالات في الفردية» (مطبعة جامعة بنسلفانيا، ١٩٥٨) من تحرير فيلكس مورلي، وفي صورة مختلفة تحت العنوان نفسه في كتاب «نقد للفردانية الجديدة»، المجلد الأول، رقم ١. (إبريل/نيسان ١٩٦١). أما الفصل السادس فهو تنقيح لمقال يحمل نفس عنوان الفصل نشر للمرة الأولى في كتاب «علم الاقتصاد والمصلحة العامة» (مطبعة جامعة روتجرز، ١٩٥٥)، روبرت إيه سولو (محرر). كذلك، هناك أجزاء مختلفة من الفصول الأخرى أخذتها من مقالات وكتب عديدة لي.

لقد أصبحت العبارة المعتادة: «لولا زوجتي، ما وضعت هذا الكتاب» مألوفة في تمهيد الكتب العلمية. أما في حالة هذا الكتاب، تصادف أنها الحقيقة الحقة. فقد جمعت زوجتي قصاصات من محاضرات مختلفة ودمجتْ نسخًا مختلفة وترجمتْ المحاضرات إلى لغة انجليزية سهلة، ولطالما كانت في تلك الأثناء القوة الدافعة لي لإنهاء الكتاب. والشكر الموجه لها في صفحة العنوان لا يوفيها حق قدرها.

أما سكرتيرتي الخاصة، موريل إيه بورتر، فكانت الملاذ الجديد بالثقة في وقت الحاجة، وإني أدين لها بالكثير من الفضل. فقد طبعت على الآلة الكاتبة معظم المخطوطة الأصلية للكتاب إلى جانب العديد من المسودات الأولى لأجزاء منه.

مقدمة

قال الرئيس كينيدي في فقرة كثيرًا ما يستشهد بها من الخطاب الذي ألقاه مع بدء ولايته: «لا تسل عما يمكن أن تقدمه بلدك لك — بل سل عما يمكنك تقديمه لبلدك.»». وإنها لَدلالة لافتة للنظر على النزعة التي سادت عصرنا أن يتركز الجدال على أصل هذه الفقرة لا على محتواها. إن أيًا من نصفي العبارة يعبر عن صلة بين المواطن وحكومته جديرة بالمثل العليا لرجال أحرار في مجتمع حر. فالعبارة الأبوية «ما يمكن أن تقدمه بلدك لك» تشير ضمنًا إلى أن الحكومة هي الوصي والمواطن هو الموصى عليه، وهي وجهة نظر تتعارض مع إيمان الرجل الحر بمسئوليته عن مصيره. أما العبارة عضوية النزعة «ما يمكنك أن تقدمه لبلدك» فتشير ضمنًا إلى أن الحكومة تمثل المعبود، فيما يمثل المواطن خادمًا في معبدها. لكن الدولة، من منظور الرجل الحر، يشكلها مجموعة من الأفراد، وليست شيئًا أعلى منهم أو أسمى؛ فهو فخور بالتراث المشترك ولديه ولاء للتقاليد المشتركة، لكنه ينظر إلى الحكومة باعتبارها أداة، وسيلة، وليست واهب للنعم والهبات، ولا السيد أو الإله الذي يجب عبادته وخدمته دون تفكير. فهو يدرك أنه لا يوجد ثمة هدف وطني إلا ذلك الذي يمثل محصلة لجميع الأهداف التي يعمل كل المواطنين على تحقيقها كلٌ على حدة. ويدرك أنه ليس هناك غاية وطنية سوى ما يمثل مجموع الغايات التي يكافح من أجلها المواطنون كلٌ على حدة.

فالرجل الحر لن يسأل ماذا ستقدم له بلاده ولا ماذا سيقدم لبلاده. لكنه سيسأل: «ماذا سأفعل أنا وأبناء بلدي من خلال عملي في الحكومة»

لمساعدتنا في إخلاء مسئوليتنا الفردية ولتحقيق أهدافنا وغاياتنا المستقلة، وفوق كل ذلك لحماية حريتنا؟ وسيقرن هذا السؤال بسؤال آخر: كيف يمكننا الحيلولة دون أن تتحول الحكومة التي شكلناها إلى وحش كاسر يدمر الحرية نفسها التي جئنا بالحكومة لحمايتها؟ فالحرية نبات نادر وضعيف. ويخبرنا العقل، والتاريخ يؤكد ذلك، أن التهديد الأكبر للحرية يكمن في تركيز السلطة؛ فالحكومة ضرورية لصيانة حريتنا، وهي أداة يمكننا خلالها ممارسة حريتنا، إلا أن تركيز السلطة في أياد سياسية يشكل تهديدًا للحرية أيضًا. فحتى إن كان للرجال الذين يقبضون على زمام الأمور في البداية نوايا حسنة وحتى إن كانت السلطة التي يمارسونها لن تفسدهم، ستستقطب السلطة رجالًا من طبائع مختلفة وستشكلهم.

فكيف يمكن أن نحقق الاستفادة من الفوائد المرجوة من فكرة الحكومة وتجنب تهديد الحرية، في الوقت نفسه؟ هناك مبدآن شاملان في دستورنا يقدمان إجابة صانت حريتنا حتى الآن، على الرغم من انتهاكهما مرارًا وتكرارًا على أرض الواقع مع التصريح، في الوقت نفسه، بأنهما مبدآن راسخان.

أول هذين المبدأين هو وجوب تقييد نطاق سلطات الحكومة؛ فلا بد أن تكون الوظيفة الأساسية للحكومة هي حماية حريتنا من الأعداء بالخارج ومن إخواننا المواطنين بالداخل: أي الحفاظ على القانون والنظام، وتطبيق العقود الخاصة، وتعزيز الأسواق التنافسية. وبخلاف هذه الوظيفة الأساسية، فإن الحكومة قد تمكننا، أحيانًا، من التعاون في تنفيذ أشياء قد نجد، كمواطنين، أنها أصعب أو أعلى تكلفة أن ينفذها كل منا على حدة. إلا أن أي استخدام كهذا لدور الحكومة محفوف بالمخاطر؛ فلا ينبغي لنا تجنب استخدام الحكومة بهذه الطريقة، ولا يمكننا ذلك؛ بيد أنه ينبغي أن يكون هناك موازنة واضحة وكبيرة للمزايا قبل أن نقدم على ذلك. وبالاعتماد في المقام الأول على التعاون الطوعي والمشروعات الخاصة، في كل من الأنشطة الاقتصادية وغيرها، يمكننا ضمان لعب القطاع الخاص دور الرقيب على نفوذ القطاع العام وأنه يمثل حماية فعالة لحرية التعبير عن الرأي وحرية الاعتقاد وحرية التفكير.

أما المبدأ العام الثاني فهو ضرورة توزيع السلطة الحكومية. فإذا كانت ستباشر الحكومة سلطاتها، فمن الأفضل أن يكون ذلك في نطاق مقاطعة عنه في نطاق ولاية، وفي نطاق ولاية عنه في نطاق واشنطن العاصمة. فإذا لم تنل أفعال المنطقة المحلية التي أعيش فيها رضاي، في تصريف مياه الصرف الصحي مثلًا أو تقسيم المناطق أو المدارس، يمكنني الانتقال إلى منطقة أخرى. وعلى الرغم من أن قليلًا من الناس قد يأخذ هذه الخطوة، فإن مجرد وجود هذا الاحتمال يلعب دور أداة رقابة. وإذا لم تنل أفعال الولاية التي أعيش فيها رضاي، يمكنني الانتقال إلى ولاية أخرى. فإذا لم أحب ما تفرضه الحكومة المركزية عليّ، فلن يكون أمامي إلا القليل من البدائل في هذا العالم المليء بالشعوب التي تحسدنا على ما نحن فيه.

إن صعوبة تجنب سن الحكومة الفيدرالية للقوانين هي نفسها عنصر الجذب الرائع الذي تتمتع به المركزية في عيون العديد من مؤيديها؛ لأن ذلك، في اعتقادهم، سَيُمَكِّنَهُم من سَن المزيد من التشريعات، التي تصب في مصلحة المجتمع، كما يرون، سواء كانت لنقل الدخل من الأغنياء إلى الفقراء أو من القطاع الخاص لمصلحة الغايات الحكومية. وهم، هنا، على صواب في أحد الجوانب. لكنَّ للعملة وجهين؛ فالقوة التي تُمَكِّن من فعل الخير يمكن استخدامها، أيضًا، في إلحاق الأذى. فالذين يقبضون على زمام الأمور اليوم قد يتركونها غدًا، والأهم من ذلك أن ما يمكن أن يعتبره شخص خيرًا، قد يراه آخر شرًا. فالمأساة الكبرى التي دفعت إلى المركزية، تمامًا كما هو الحال مع توسيع رقعة التدخل الحكومي بوجه عام، هي أن المركزية غالبًا ما ينادي بها رجال حسنو النوايا يكونون أوائل الآسفين على عواقبها، فيما بعد.

في هذا السياق، يعد الحفاظ على الحرية السبب الوقائي لتقييد السلطة الحكومية وإلغاء مركزيتها؛ بيد أن هناك سببًا آخر بنّاءً. فالتطورات الكبيرة في الحضارة، سواءً في العمارة أو الرسم، أو في العلوم أو الأدب، أو في الصناعة أو الزراعة، لم تأت قط من حكومة مركزية، فلم يبدأ كولمبس رحلته البحرية لإيجاد طريق جديدة إلى الصين استجابة لتوجيهات الأغلبية في البرلمان، مع أنه حصل على تمويل جزئي من ملك مطلق السلطات. كذلك

كل من نيوتن وليبنتس؛ أو أينشتاين وبور، أو شكسبير وميلتون وباسترناك، أو ويتني ومكورميك وإديسون وفورد، أو جاين آدامز وفلورنس نايتنجيل وآلبرت شفايتزر، لم يفتحوا آفاقًا جديدة في المعرفة والفهم الإنسانيين، أو في الأدب، أو القدارت الفنية، أو في التخفيف من معاناة الإنسانية استجابةً لتوجيهات حكومية. لكنّ إنجازاتهم كانت ثمرة عبقرية فردية، وثمرة آراء أقلية آمنوا بها إيمانًا شديدًا، وثمرة مناخ اجتماعي سمح بوجود الاختلاف والتنوع.

وليس بمقدور الحكومة تكرار تنوع التصرف الفردي وتعدديته. ففي أي لحظة، يمكن للحكومة، من دون شك، أن تحسِّن المستوى المعيشي للعديد من الأفراد، من خلال فرض معايير موحدة على المسكن أو الغذاء أو الملبس. وكذلك، يمكن للحكومة المركزية، من دون شك، تحسين مستوى الأداء في العديد من المناطق المحلية وربما في كافة المناطق، عن طريق فرض معايير موحدة في المدارس، أو بناء الطرق، أو الصحة العامة. لكن بذلك، ستستبدل الحكومة الركود بالتقدم، وستحل الجودة المتوسطة الموحدة محل التنوع اللازم للتجريب الذي من شأنه أن يجعل مستوى أداء مهملي الغد أفضل من مستوى ذوي الأداء المتوسط اليوم.

يناقش هذا الكتاب بعضًا من هذه القضايا المهمة؛ ويتمثل الموضوع الرئيسي له في دور الرأسمالية التنافسية — أي تنظيم جل النشاط الاقتصادي في قطاع خاص يعمل في إطار سوق حرة — كنظام للحرية الاقتصادية وشرط ضروري للحرية السياسية. أما الموضوع الثانوي لهذا الكتاب، فهو الدور الذي ينبغي للحكومة الاضطلاع به في مجتمع كرس نفسه للوصول إلى للحرية، ويعتمد في المقام الأول على السوق لتنظيم نشاطه الاقتصادي.

يتناول أول فصلين من الكتاب هذه المشكلات تناولًا نظريًّا، أي من حيث المبادئ لا التطبيق المادي. أما الفصول التالية، فتطبق هذه المبادئ على مجموعة متنوعة من المشكلات المحددة.

من الممكن أن يكون الكلام النظري شاملًا لكافة الجوانب، على الرغم من أن هذه الفكرة المثالية لم تتحقق بالطبع في الفصلين التاليين. فتطبيق

المبادئ لا يمكن أن يكون شاملًا كافة الجوانب على الأرجح؛ فكل يوم يأتي ومعه مشكلات وظروف جديدة. ولهذا السبب لا يمكن شرح دور الحكومة على نحو حاسم وفقًا لوظائف محددة. ولهذا السبب أيضًا نحتاج من حين لآخر إلى إعادة فحص مسار ما نأمل أن يكون مبادئ ثابتة تتعلق بمشكلات اليوم. وثمة نتيجة ثانوية حتمية وهي اختبار المبادئ ثانيةً وتعزيز فهمنا لها.

من المهم للغاية إعطاء عنوان مميز لوجهة النظر السياسية والاقتصادية المفسرة في هذا الكتاب. والعنوان الملائم والصحيح هو الليبرالية. ولكن لسوء الحظ، «كمديح مفرط، وإن لم يكن مقصودا، رأى أعداء نظام الاقتصاد الحر أنه من الحكمة الاستيلاء على هذه التسمية.»،[1] ومن ثم أضحى لليبرالية في الولايات المتحدة معنى مختلف تمامًا ممن كانت تحمله في القرن التاسع عشر أو تحمله الآن في أغلب بلدان القارة الأوربية.

أثناء تطور الليبرالية في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، عمدت الحركة الفكرية التي عرفت باسم الليبرالية إلى الاهتمام بالحرية باعتبارها الهدف الجوهري، وبالفرد باعتباره الكيان الجوهري في المجتمع. وقد دعمت الليبرالية علاوة على ذلك سياسة عدم التدخل في الشأن الاقتصادي بالوطن كوسيلة لتقليص دور الحكومة في الشئون الاقتصادية ومن ثم زيادة دور الفرد، وأيدت كذلك التجارة الحرة بالخارج كوسيلة لربط شعوب العالم معًا ربطًا سلميًّا وديمقراطيًّا. وفي الشأن السياسي، دعمت الليبرالية تأسيس الحكومة الممثلة لفئات الشعب، وقيام المؤسسات البرلمانية، وتقليص السلطة المطلقة للدولة، وحماية الحريات المدنية للأفراد.

وبدءًا من أواخر القرن التاسع عشر، وخاصة بعد عام ١٩٣٠ في الولايات المتحدة، أصبح مصطلح الليبرالية مرتبطًا بقيم مختلفة للغاية، خاصة في السياسات الاقتصادية. فقد أصبح المصطلح مرتبطًا بالاستعداد للاعتماد، في المقام الأول، على الحكومة بدلًا النظم الطوعية الخاصة لتحقيق الأهداف التي ينظر إليها على أنها مطلوبة. وأصبحت شعاراتُ الرفاهيةَ والمساواةَ بديلًا لشعارات الحرية. وفيما اعتبر ليبراليو القرن التاسع عشر زيادة الحرية الوسيلة الأكثر فاعلية للارتقاء بالرفاهية والمساواة، يرى ليبراليو

القرن العشرين الرفاهية والمساواة إما شرطين أساسيين للحرية أو بديلين لها. وباسم الرفاهية والمساواة، أصبح ليبراليو القرن العشرين مؤيدين لإحياء سياسات التدخل الحكومي والوصاية الأبوية التي قاومها الليبراليون الأصليون. وبينما يحرك ليبراليو القرن العشرين عقارب الساعة إلى حقبة مذهب التجارية — مذهب اقتصادي قديم يقاس فيه مقدار قوة الدولة بما لديها من ذهب ومعادن نفيسة — الذي ساد في القرن السابع عشر، تجدهم مولعين بانتقاد الليبراليين الحقيقيين ووصفهم بالرجعية!

إن التغير في المعنى المنسوب لمصطلح الليبرالية يعد لافتًا للنظر في الشئون الاقتصادية أكثر منه في الشئون السياسية. فليبراليو القرن العشرين يؤيدون، مثلهم في ذلك مثل ليبراليي القرن التاسع عشر، المؤسسات البرلمانية والحكومة التمثيلية والحقوق المدنية وهلم جرا. بيد أنه حتى في الشئون السياسية، هناك اختلاف جدير بالذكر؛ فقد أيد الليبراليون بالقرن التاسع عشر إلغاء المركزية السياسية، من منطلق الغيرة على الحرية، وبالتالي الخوف من السلطة المركزية، سواء في أيدي الحكومة أو في أيدي الأفراد. على الجانب الآخر، يؤيد ليبراليو بالقرن العشرين الحكومة المركزية، من منطلق التزامهم بالعمل والثقة في فضيلة السلطة ما دامت في يد الحكومة التي يتحكم فيها ظاهريًا جمهور الناخبين. وسيبدد الليبراليون أي شكوك حول الموضع الملائم للسلطة بما يصب في مصلحة الولاية بدلًا من المدينة، وفي مصلحة الحكومة الفيدرالية بدلًا من الولاية، وفي مصلحة منظمة عالمية بدلًا من حكومة وطنية.

ونظرًا لتحريف مصطلح الليبرالية، فغالبًا ما توصف وجهات النظر التي عُرِفَتْ بهذا المسمى بالمحافِظة. لكنَّ هذا المصطلح ليس بديلً كافٍ، فقد كان الليبرالي بالقرن التاسع عشر أصوليًا، سواء من حيث المعنى الأصلي الاشتقاقي الذي يعني الخوض في أصل الموضوع، أو من حيث المعنى السياسي الذي يعني تأييد التغييرات المهمة في المؤسسات الاجتماعية، وكذلك لا بد أن يكون وريثه المعاصر. نحن لا نرغب في الحفاظ على التدخل الحكومي الذي تعارض تعارضًا قويًّا مع حريتنا، مع ذلك نتمنى بالطبع الحفاظ على التدخلات الحكومية التي عززت حريتنا. فضلًا عن ذلك، أضحى مصطلح

المحافظة في الواقع يشمل مجموعة عريضة من وجهات النظر، وهي وجهات نظر متضاربة للغاية بعضها مع بعض، بحيث إننا سنرى بلا شك ألقاب مزدوجة، كليبرالي محافظ وأرستقراطي محافظ.

ولمّا كنت من ناحية أكره التنازل عن مصطلح الليبرالية لمؤيدي إجراءات من شأنها تدمير البشرية، ولمّا لم أعثر من ناحية أخرى على بديل أفضل، فسأتغلب على هذه الصعوبات وأستخدم كلمة ليبرالية بمعناها الأصلي، أي: التعاليم المرتبطة بالإنسان الحر.

الفصل الأول

العلاقة بين الحرية الاقتصادية والحرية السياسية

من المعتقدات السائدة على نطاق واسع أن السياسة والاقتصاد مجالان منفصلان وغير مرتبطين إلى حد بعيد، وأن حرية الفرد تعد شأنًا سياسيًّا فيما تمثل رفاهيته المادية شأنًا اقتصاديًا، بالإضافة إلى أنه يمكن ربط أي نوع من النظم السياسية بأي نوع من النظم الاقتصادية. ويتجلى التمثيل الرئيس المعاصر لهذه الفكرة في الدعوة إلى «الاشتراكية الديمقراطية» من قبل الكثيرين الذين رفضوا تمامًا القيود التي فرضتها «الاشتراكية الشمولية» في روسيا على الحرية الفردية، والمعتقدين في إمكانية تطبيق السمات الأساسية للنظام الاقتصادي المطبق في روسيا، وفي الوقت نفسه، كفالة الحرية الفردية من خلال اتخاذ إجراءات وترتيبات سياسية لهذا الغرض. وموضوع هذا الفصل هو أن تلك الرؤية ليست سوى وهمًا، وأن هناك اتصالًا وثيقًا بين الاقتصاد والسياسة، وأنه لا يمكن الجمع بين النظم السياسية والاقتصادية إلا في حالات معينة، كما يتحدث حديثًا خاصًا عن أن المجتمع لا يمكن أن يكون اشتراكيًّا وديمقراطيًّا في الوقت نفسه؛ وذلك من زاوية كفالته للحرية الفردية.

تلعب النظم الاقتصادية دورًا مزدوجًا في الارتقاء بالمجتمعات الحرة، فمن جهة تعد الحرية في النظم الاقتصادية هي بذاتها عنصرًا أساسيًا في الحرية بمفهومها واسع النطاق، ومن ثم تصبح الحرية الاقتصادية هدفًا في حد ذاتها، ومن جهة أخرى، تعد الحرية الاقتصادية وسيلة لا غنى عنها لتحقيق الحرية السياسية.

ويحتاج أول دور في هذين الدورين للحرية الاقتصادية تركيزًا خاصًا، نظرًا لأن المفكرين بوجه خاص يميلون ميلًا شديدًا إلى عدم اعتبار هذا الجانب من الحرية ذا أهمية؛ فهم يميلون إلى ازدراء ما يعتبرونه الجوانب المادية للحياة وكذلك، إلى النظر إلى سعيهم وراء ما يزعمون أنها قيم أسمى باعتباره مستوىً مختلفًا من الأهمية ويستحق اهتمامًا خاصًا. ومع ذلك، فإن الأهمية المباشرة للحرية الاقتصادية — لدى معظم مواطني الدولة، بمن فيهم المفكرين — تضاهي، على الأقل، الأهميةَ غير المباشرة للحرية الاقتصادية، باعتبارها وسيلة لبلوغ الحرية السياسية.

إن مواطن بريطانيا العظمى الذي لم يسمح له بقضاء عطلته بالولايات المتحدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية بسبب نظام الرقابة على النقد الأجنبي قد حُرم من حرية أساسية لا تقل عن الحرية التي حُرم منها مواطن الولايات المتحدة عندما مُنع من قضاء عطلته في روسيا بسبب آرائه السياسية. ظاهريًا، تعد الحالة الأولى قيدًا اقتصاديًا على الحرية والثانية قيدًا سياسيًا، ومع ذلك لا يوجد اختلاف جوهري بين الاثنين.

ومواطن الولايات المتحدة الذي ألزمه القانون بأن يخصص نسبة تقدر بعشرة في المائة تقريبًا من دخله لشراء نوع محدد من عقود التقاعد الذي تديره الحكومة، يحرم من قدر مماثل من حريته الشخصية. ومدى التأثير السلبي الذي قد يتسبب فيه هذا الحرمان وصلته الوثيقة بالحرمان من الحرية الدينية، والتي ينظر إليها الجميع باعتبارها حرية «مدنية» أو «سياسية» لا «اقتصادية»، قد تمثل في حالة مجموعة من المزارعين المنتمين إلى طائفة الآميش. فمن حيث المبدأ، اعتبرت هذه الجماعة برامج التأمين والتقاعد الفيدرالية الإلزامية للمسنين انتهاكًا لحريتهم الفردية الشخصية ورفضوا دفع الضرائب أو قبول الفوائد المالية. وكنتيجة لذلك، بيعت بعض من مواشيهم ودواجنهم في مزاد علني لسداد ديون رسوم الضمان الاجتماعي التي تراكمت عليهم. صحيح أن عدد المواطنين الذين يعتبرون تأمين المسنين الإلزامي حرمانًا من الحرية قد يكون قليلًا، لكن المؤمن بالحرية لا يحصي عدد المؤيدين له أبدًا.

كذلك، يُحرم مواطن الولايات المتحدة من جزء أساسي من حريته عندما لا يخول له القانون ممارسة مهنة من اختياره ما لم يتمكن من الحصول

على تصريح بذلك، كما هو الحال في ولايات متعددة، وكذلك الرجل الذي يريد أن يقايض بعضًا من بضاعته مع رجل سويسري — على سبيل المثال — مقابل ساعة لكنه يحرم من فعل ذلك نظرًا لتطبيق نظام كوتا معين، وأيضًا عندما يزج بمواطن بكاليفورنيا إلى السجن لبيعه أقراص ألكا سيلتزر الفوارة بثمن أقل مما حددته الجهة المصنعة بموجب ما يسمى بقوانين «التجارة العادلة». وكذلك الحال مع المزارع الذي لا يمكنه زرع الكمية التي يريدها من القمح، وما إلى ذلك. ومن هنا يتضح أن الحرية الاقتصادية، في طبيعتها، جزء غاية في الأهمية من الحرية الشاملة.

تعد النظم الاقتصادية مهمة، باعتبارها وسيلة لبلوغ غاية الحرية السياسية، نظرًا لتأثيرها في تركيز السلطة أو توزيعها. كذلك فإن ذلك النوع من النظم الاقتصادية الذي يوفر الحرية الاقتصادية مباشرة، وأعني تحديدًا الرأسمالية التنافسية، يعزز أيضًا من الحرية السياسية، وهذا لأنه يفصل بين السلطتين الاقتصادية السياسية، وبذلك يتيح لكل منهما أن توازن الأخرى.

تتفق الدلائل التاريخية فيما بينها على وجود علاقة بين الحرية السياسية والسوق الحرة، ولا أعرف مثالًا، في أي زمان أو مكان، لمجتمع تميز بقدر هائل من الحرية السياسية ولم يستخدم في الوقت نفسه أسلوبًا مشابهًا للسوق الحرة لتنظيم الجانب الأكبر من النشاط الاقتصادي فيه.

ولأننا نعيش في مجتمع حر إلى حد كبير، فإننا نميل إلى نسيان مدى محدودية الفترة الزمنية والمساحة اللتين ساد فيهما شيء من الحرية السياسية في هذا العالم: فالحال الذي اعتادته البشرية هو الاستبداد والعبودية والشقاء. ويأتي القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين في العالم الغربي كاستثناء لافت في الاتجاه العام للتطور التاريخي. فمن الواضح في هذه الحالة أن نجاح الحرية السياسية صاحب ظهور السوق الحرة وتطور المؤسسات الرأسمالية، كما كانت الحرية السياسية في العصر الذهبي للإغريق وفي الأيام الأولى للعصر الروماني.

ولا يشير التاريخ إلا إلى الرأسمالية فقط كشرط أساسي للحرية السياسية. ولكن من الواضح أنها ليست شرطًا كافيًا؛ فإيطاليا الفاشية وأسبانيا الفاشية

وألمانيا على مدى عصور مختلفة خلال السبعين عامًا الماضية، واليابان قبل الحربين العالميتين الأولى والثانية، وروسيا القيصرية خلال العقود التي سبقت الحرب العالمية الأولى، جميعها مجتمعات لا يمكن وصفها بمجتمعات حرة على المستوى السياسي بأي حال. ومع ذلك، ففي كل مجتمع منها، كان القطاع الخاص هو النموذجَ السائدَ في النظام الاقتصادي. وبذا، يتضح تمامًا أنه من الممكن أن يكون هناك نظم اقتصادية رأسمالية بالدرجة الأولى في ظل نظم سياسية غير حرة.

حتى في تلك المجتمعات، نعم المواطنون بقدر أكبر من الحرية عن مواطني دولة شمولية حديثة كروسيا أو ألمانيا النازية، اللتين كانت فيهما الشمولية الاقتصادية مرتبطة بالشمولية السياسية. وحتى في روسيا القيصرية، كان من الممكن لبعض المواطنين تغيير وظائفهم دون الحصول على تصريح من السلطة السياسية في بعض الظروف، وذلك لأن الرأسمالية ووجود الملكية الخاصة وفرا أداة لتقييد السلطة المركزية للدولة.

تتسم العلاقة بين الحرية السياسية والاقتصادية بالتعقيد وهي ليست أحادية الجانب على الإطلاق. في أوائل القرن التاسع عشر، جنح بنتام والراديكاليون الفلسفيون إلى النظر إلى الحرية السياسية كوسيلة لبلوغ الحرية الاقتصادية، فقد أمنوا بأن عامة الناس تقيد حريتهم بواسطة القيود التي تفرض عليهم، وأنه إذا منح الإصلاحُ السياسيُّ الغالبيةَ العظمى من الشعب حق التصويت، سيفعلون ما سيكون في صالحهم، وهو التصويت لسياسة عدم التدخل في الشأن الاقتصادي. وإذا تأملنا الأحداث الماضية لا يمكن أن نقول إنهم كانوا مخطئين. لقد كان هناك قدر كبير من الإصلاح السياسي مصحوبًا بإصلاح اقتصادي نحو تطبيق سياسة عدم التدخل تطبيقًا واسعًا. وقد تبع هذا التغيير في النظم الاقتصادية زيادةٌ هائلة في رفاهية عامة الناس.

كذلك، تلا انتصار الليبرالية البنتامية في انجلترا في القرن التاسع عشر رد فعل تجاه زيادة التدخل الحكومي في الشئون الاقتصادية. وتسارع هذا النزوع نحو الجماعية تسارعًا كبيرًا، سواءً في انجلترا أو في البلدان الأخرى بسبب الحربين العالميتين، وأصبحت الرفاهيةُ، لا الحرية، السمةَ

السائدةَ في البلدان الديمقراطية. وعندما أدرك المفكرون المؤيدون للراديكاليين الفلسفيين — أمثال دايسي وميزس وهايك وسايمونز على سبيل المثال لا الحصر — التهديد الضمني الذي يحمله هذا الأمر على الفردانية، خشوا من أن تؤدي الحركة المستمرة تجاه السيطرة المركزية للنشاط الاقتصادي إلى «الطريق إلى العبودية» كما أطلق هايك على تحليله الثاقب لهذه العملية، لذا شددوا على الحرية الاقتصادية باعتبارها وسيلة لبلوغ الحرية السياسية.

مع ذلك تعكس الأحداث التي توالت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية علاقة مختلفة بين الحرية السياسية والحرية الاقتصادية. لقد تعارض التخطيط الاقتصادي الجماعي مع الحرية الشخصية تعارضًا فعليًّا، ومع ذلك، لم تكن النتيجة قمع الحريات في بعض البلدان، على الأقل، بل كانت قلب السياسة الاقتصادية. وتقدم انجلترا مرة أخرى أبرز مثال على ذلك. وربما تمثلت نقطة التحول في «قانون التحكم في التوظيف»، الذي رأى حزب العمال أنه من الضروري فرضه لتنفيذ سياسته الاقتصادية، بالرغم من المخاوف والشكوك التي أحاطت به. وتضمن هذا القانون، الذي طُبِّقَ كاملًا ودخل حيز التنفيذ، توزيعًا مركزيًا للأفراد على الوظائف، وهو الأمر الذي تعارض تعارضًا شديدًا مع الحرية الشخصية لدرجة أنه طُبق بالقوة في عدد محدود من الحالات، ثم ألغي هذا القانون بعد أن كان ساري لفترة قصيرة، وكان إلغاؤه بداية لحدوث تحول واضح ومحدد في السياسة الاقتصادية، تميز هذا التحول بالاعتماد المتضائل على «الخطط» و«البرامج» المركزية، عن طريق حل العديد من القيود والاهتمام المتزايد بالسوق الخاصة، حدث تحول مماثل في السياسة في غالبية البلدان الديمقراطية الأخرى.

إن التفسير المباشر لهذه التحولات في السياسة هو النجاح المحدود للتخطيط المركزي أو لإخفاقه الذريع في تحقيق الأهداف المحددة. مع ذلك، إن هذا الإخفاق في حد ذاته ينسب، على الأقل من زاوية ما، إلى الدلالات الضمنية السياسية للتخطيط المركزي وإلى الإحجام عن تنفيذ منطقه عندما يتطلب التنفيذ تجاهل حقوق الأفراد الثمينة. ولكن أيضًا، قد لا يكون ذلك التحول سوى توقف مؤقت في النزعة الجماعية لهذا القرن، ولكن حتى وإن كان كذلك، فهو يوضح العلاقة الوثيقة بين الحرية السياسية والنظم الاقتصادية.

ولا يمكن أن تكون الدلائل التاريخية وحدها مقنعة، لعله من محض الصدفة أن زيادة نطاق الحريات حدث في الوقت نفسه الذي شهد تطور المؤسسات الرأسمالية ومؤسسات السوق. لماذا يجب أن يكون هناك علاقة؟ ما حلقات الوصل المنطقية بين الحرية الاقتصادية والحرية السياسية؟ عند مناقشة هذه التساؤلات سنناقش أولًا مفهوم السوق باعتباره عنصرًا أساسيًا مباشرًا في الحرية، وبعد ذلك سنناقش العلاقة غير المباشرة بين نظم السوق والحرية. وسنخرج بنتيجة ثانوية من ذلك وهي استخلاصنا لفكرة عامة عن النظم الاقتصادية المثالية للمجتمع الحر.

نعتبر — نحن الليبراليين — حرية الفرد، أو ربما حرية الأسرة، الهدف الجوهري في الحكم على النظم الاجتماعية. إن الحرية كقيمة في إطار هذا المفهوم ترتبط بالعلاقات المتبادلة بين الناس، فهي لا تعني شيئًا بأي حال من الأحوال لشخص يعيش فوق جزيرة منعزلة كروبنسون كروزو «قبل أن يلتقي بفرايداي». إن روبنسون كروزو في جزيرته كان عرضة «للتقييد» فهو يملك «سلطة» محدودة ولا يملك سوى عدد محدود من البدائل، لكن لا توجد لديه مشكلة تتعلق بالحرية بالمعنى المتعلق بموضوع مناقشتنا. على نحو مماثل، في إطار المجتمعات ليس للحرية أي سلطة في تحديد ما يفعله الفرد بحريته، فهي ليست مبدأً أخلاقيًا جامعًا شاملًا، فالهدف الرئيس لليبراليين هو، فعلًا، ترك المشكلة الأخلاقية للفرد ليتعامل معها. تتمثل المشكلات الأخلاقية المهمة «حقًا» في تلك المشكلات التي تواجه فردًا يعيش في مجتمع حر، فماذا عساه أن يفعل بحريته؟ من ثم، هناك مجموعتان من القيم سيؤكد عليهما الشخص الليبرالي: القيم المرتبطة بالعلاقات بين الناس، وهي السياق الذي يحدد فيه أولى أولوياته للحرية؛ والقيم المتعلقة بالفرد في ممارسته لحريته، وهي مجال أخلاقيات الفرد وفلسفته.

يرى الليبراليون الإنسان باعتباره كائنًا غير كامل، وينظرون إلى مشكلة التنظيم الاجتماعي على أنها مشكلة سلبية في منعها «الأشرار» من الناس من إلحاق الأضرار بقدر ما تمكن «الأخيار» من الناس من فعل الخير، وبالطبع قد يكون «الأشرار» و«الأخيار» الأشخاص أنفسهم، وهو ما يتحدد بناءً على من يَحْكُم عليهم.

إن المشكلة الأساسية للتنظيم الاجتماعي هي كيفية تنظيم الأنشطة الاقتصادية وتنسيقها لأعداد كبيرة من الناس، حتى في المجتمعات الرجعية نسبيًا، يعد التقسيم الواسع للعمل وتخصيص الوظائف أمرًا ضروريًا للاستغلال الفعال للموارد المتاحة. أما في المجتمعات المتقدمة، فإن مدى الحاجة إلى التنظيم، للاستفادة الكاملة من الفرص التي يقدمها العلم والتكنولوجيا الحديثة، أكبر بكثير. إن ملايين الناس مشتركين فعليًّا في توفير القوت اليومي لبعضهم بعضًا، ناهيك عن الإنتاج السنوي للسيارات. والتحدي الذي يواجه الشخص المؤمن بالحرية هو التوفيق بين الاعتماد المتبادل واسع النطاق وبين حريته الفردية.

في المقام الأول، هناك سبيلان فقط لتنظيم الأنشطة الاقتصادية لملايين الناس. يتمثل السبيل الأول في التوجيه المركزي المتضمن استخدام الإكراه؛ وهذا أسلوب الجيش والدولة الشمولية الحديثة. والسبيل الثاني يتمثل في التعاون الطوعي بين الأفراد؛ وهذا أسلوب السوق.

إن إمكانية التنظيم عن طريق التعاون الطوعي تعتمد على النظرة الأساسية — والتي، مع ذلك، كثيرًا ما لا تلقى ترحابًا — القائلة إن كلا الطرفين في صفقة اقتصادية ينتفعان منها، شريطة أن تكون الصفقة بالرضا من جانب الطرفين وأن يكون الطرفين ملمين بالأمر.

من ثم يمكن أن يسفر التبادل عن التنظيم دون وجود إكراه، ومن النماذج الفعالة للمجتمع المنظم عن طريق التبادل الطوعي هو الاقتصاد الحر المعتمد على التبادل بين مؤسسات القطاع الخاص، والذي أطلقنا عليه الرأسمالية التنافسية.

يتألَّف مثل ذلك المجتمع في أبسط صوره من عدد من الأسر المستقلة؛ أي مجموعة من أفراد منعزلين كروبنسون كروزو، إن جاز التعبير. تستخدم كل أسرة الموارد التي تتحكم فيها لإنتاج السلع وتقديم الخدمات التي تبادلها بالسلع والخدمات التي تنتجها أسرة أخرى، وفقًا لشروط مقبولة لطرفي المقايضة. وبهذه الطريقة، تتمكن كل أسرة من تلبية احتياجاتها تلبية غير مباشرة عن طريق إنتاج السلع والخدمات للآخرين، بدلًا من تلبية احتياجاتها تلبية مباشرة من خلال إنتاج السلع لاستخدامها الفوري. يكمن

الدافع وراء سلوك هذا الطريق غير المباشر بالطبع في المنتجات المتزايدة التي تتوفر عن طريق تقسيم العمل وتخصيص الوظائف. ونظرًا لأن الأسرة لديها دائمًا البديل المتمثل في الإنتاج المباشر لاحتياجاتها الخاصة، فلن تكون مضطرة للدخول في أي تبادل ما لم تحقق استفادة منه. من ثم، لن تحدث عملية تبادل ما لم يحقق الطرفان استفادة منها، وبذلك يتحقق التعاون دون إكراه.

ولن يحقق تخصيص الوظائف وتقسيم العمل نجاحًا كبيرًا إذا كانت الوحدة الإنتاجية الأساسية هي الأسرة. وفي المجتمع الحديث، تخطينا هذا الأمر بكثير، فقدمنا المشروعات التجارية الخاصة والتي تؤدي دور الوسيط بين الأفراد بصفتهم مزودي خدمات ومشتري سلع. وعلى نحو مماثل، قد لا يحقق تخصيص الوظائف وتقسيم العمل نجاحًا كبيرًا إن كان علينا مواصلة الاعتماد على مقايضة منتج مقابل منتج. بناءً على ذلك، جاءت النقود كوسيلة لتيسير التبادل، وللمساعدة في انقسام أعمال الشراء والبيع إلى جزأين.

وبالرغم من أهمية دور المشروعات التجارية الخاصة والنقود في الاقتصاد الفعلي، وبالرغم من المشكلات المعقدة العديدة التي تثيرها، تتمثل الخاصية المركزية لأسلوب السوق في تحقيق التنظيم تمامًا في الاقتصاد التبادلي البسيط الذي لا يتضمن لا المشروعات التجارية الخاصة ولا النقود. وفي ذلك النموذج البسيط، وكذلك في الاقتصاد المعقد القائم على المشروعات الخاصة واستخدام النقود، يكون التعاون فرديًا وطوعيًا تمامًا شريطة أن: (أ) تكون المشروعات خاصة، وبذلك تكون الأطراف المتعاقدة الأساسية أفرادًا و(ب) يتمتع الأفراد بحرية الدخول من عدمه في أي تبادل بعينه، ومن ثم تكون كل صفقة طوعية تمامًا.

من الأيسر كثيرًا ذكر هذه الشروط بوجه عام عن شرحها تفصيلًا أو عن التحديد الدقيق لأكثر النظم المؤسسية إسهامًا في المحافظة عليها. لا شك أن الكثير من أدبيات الاقتصاد التقني معنيّ بهذه القضايا على وجه التحديد. فالمتطلب الأساسي هو المحافظة على القانون والنظام لمنع أي فرد من انتهاك فرد آخر ماديًّا، ولتطبيق العقود التي دخل فيها الأفراد طواعية

بما يثري مفهوم «الخاص». وبعيدًا عن هذا، لعل المشكلات الأصعب تنبثق من الاحتكار — والذي يكبت الحرية الفعالة عن طريق حرمان الأفراد من البدائل الموجودة لتبادل تجاري بعينه — وتنبثق كذلك من «تأثيرات الجوار» — وهي التأثيرات الواقعة على الأطراف الثالثة، التي لا يمكن أخذ مال منها أو تعويضها. سنناقش هذه المشكلات مناقشة أكثر تفصيلًا في الفصل القادم.

ما دامت حرية التبادل التجاري الفعالة محفوظة، فإن الميزة المحورية لتنظيم السوق للنشاط الاقتصادي تتمثل في أنه يحول دون حدوث تدخل الفرد في أنشطة الآخرين، فيما يتعلق بمعظم الأنشطة الفردية. يحظى المستهلك بالحماية من إكراه البائع له نظرًا لوجود بائعين آخرين يمكنه التعامل معهم. ويحظى البائع بالحماية من إكراه المستهلك نظرًا لوجود مستهلكين آخرين يمكنه بيع منتجاته لهم. ويحظى الموظف بالحماية من إكراه رب العمل نظرًا لوجود أرباب عمل آخرين يمكنه العمل لديهم، وهكذا. يؤدي السوق هذه المهمة أداءً موضوعيًّا ودون وجود سلطة مركزية.

في واقع الأمر، يكمن سبب رئيس للاعتراض على وجود اقتصاد حر تحديدًا في أنه يؤدي هذه المهمة في كفاءة كبيرة، فهو يمنح الناس ما يريدون بدلًا من أن يمنحهم ما تعتقد مجموعة معينة أنه يجب أن يريدونه. تنطوي غالبية المناقشات المناهضة لإقامة سوق حرة قلة إيمان بالحرية نفسها.

إن وجود سوق حرة لا يستبعد بالطبع الحاجة إلى الحكومات، بل على النقيض، إن وجود الحكومات أمر ضروري فهي تؤدي من جهة دور منبر لتقرير «قواعد اللعبة»، ومن جهة أخرى، تؤدي دور الحكم لتفسير القواعد المقررة وتفعيلها. ما يفعله السوق هو تقليل نطاق القضايا التي يجب البت فيها عن طريق الوسائل السياسية على نحو واسع، وبالتالي، تقليص المدى الذي تحتاجه الحكومة للمشاركة مباشرة في اللعبة. تتمثل السمة المميزة للعمل من خلال قنوات سياسية في أنه يجنح إلى تطلب أو فرض قدر هائل من الإلزام بالقوة، والميزة الرائعة للسوق، على الجانب الآخر، تتمثل في أنها تسمح بوجود تنوع كبير. بلغة سياسية، إنها نظام قائم على التمثيل النسبي، يستطيع كل فرد الإدلاء بصوته للون رباط العنق الذي يريد أن

يحصل عليه، إن جاز التعبير، وليس مضطرًا إلى رؤية اللون الذي تريده الأغلبية وبناءً على ذلك إذا كان من ضمن الأقلية عليه الخضوع لهم.

إنها تلك السمة المميزة للسوق التي نقصدها عندما نقول أن السوق توفر الحرية الاقتصادية. لكن هذه السمة أيضًا لها دلالات ضمنية تتجاوز كثيرًا السمات الاقتصادية المحدودة. إن الحرية السياسية تعنى غياب عنصر إكراه الإنسان من قبل إنسان آخر والتهديد الرئيسي للحرية هو وجود قوة الإكراه، والتي تتجمع في أياد ملك أو دكتاتور أو حكم أقلية أو أغلبية مؤقتة. إن الحفاظ على الحرية يتطلب القضاء على تركز السلطة هذا بأقصى درجة ممكنة وكذلك تشتيت أي سلطة لا يمكن إلغاؤها وتوزيعها — وهو ما يسمى بنظام الرقابة والتوازن بين السلطات. وعن طريق تخليص تنظيم النشاط الاقتصادي من قبضة السلطة السياسية، سيقضي السوق على هذا المصدر من القوة الجبرية، وهذا يُمكِّن القوة الاقتصادية من أن تكون أداة ضبط للقوة السياسية بدلًا من أن تكون تعزيزًا لها.

يمكن توزيع القوة الاقتصادية على نطاق واسع، فليس ثمة قانون بقاء يجبر أن يأتي نمو مراكز جديدة للقوة الاقتصادية على حساب المراكز الحالية. على الجانب الآخر، يعد إلغاء مركزية السلطة السياسية أمرًا أكثر صعوبة، فقد توجد العديد من الحكومات الصغيرة المستقلة، لكن الإبقاء على العديد من المراكز الصغيرة من السلطة السياسية متساوية السلطة في إطار حكومة كبيرة واحدة أصعب للغاية من أن يكون هناك مراكز عديدة للقوة الاقتصادية في إطار منظومة اقتصادية واحدة ضخمة. فقد يكون هناك العديد من أصحاب الملايين في اقتصاد واحد ضخم، لكن هل يمكن أن يكون هناك أكثر من قائد واحد بارز حقًا؛ أي شخص واحد تتركز فيه كل طاقات مواطنيه وحماسهم؟ إذا حازت الحكومة المركزية على السلطة، فمن المحتمل أن يكون ذلك على حساب الحكومات المحلية. يبدو، إذن، أن هناك شيء كمجموع ثابت للسلطة السياسية التي توزع. بناءً على ذلك، إذا اتحدت السلطة الاقتصادية مع السلطة السياسية، سيبدو أن تركيز السلطة أمر حتمي على الأغلب. على الجانب الآخر، إذا ظلت السلطة الاقتصادية في أياد منفصلة عن السلطة السياسية، يمكنها أن تلعب دور أداة رقابة على السلطة السياسية وأداة ضبط لها.

يمكن توضيح فاعلية هذه المناقشة النظرية على نحو أفضل بضرب مثال. لنفكر أولًا بمثال افتراضي قد يساعدنا على توضيح المبادئ المتضمنة في الموضوع، وبعد ذلك سنضرب بعض الأمثلة الواقعية من واقع التجارب الحديثة التي توضح النهج الذي يسلكه السوق للحفاظ على الحرية السياسية.

لا شك أنه من ضمن السمات المميزة للمجتمع الحر حرية الأفراد في تأييد التغيير الجذري في هيكل المجتمع ونشر ذلك صراحةً — ما دام هذا التأييد لا يتجاوز حدود الإقناع، ولا يتضمن القوة أو أي شكل آخر من أشكال الإكراه. إنها لعلامة مميزة للحرية السياسية بمجتمع رأسمالي أن يكون بمقدور الفرد الدفاع عن الاشتراكية والسعي من أجلها. بالمثل، ستتطلب الحرية السياسية بمجتمع اشتراكي أن يكون الناس أحرارًا في تأييد إدخال الرأسمالية إلى المجتمع. فكيف يمكن أن تكون حرية تأييد الرأسمالية مكفولة ومصانة تحت لواء مجتمع اشتراكي؟

كي يتمكن الأفراد من الدعوة لقبول أي شيء، يجب أن يكونوا قادرين على كسب قوت يومهم في المقام الأول، وهذا يثير بالفعل مشكلة في المجتمع الاشتراكي، فنظرًا لأن كل الوظائف تحت السيطرة المباشرة للسلطات السياسية، قد يتطلب الأمر اتباع عمل من أعمال نكران الذات — والذي تأكدت صعوبته بتجربة الولايات المتحدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية مع مشكلة «الأمن» بين الموظفين الفيدراليين، مما يعني أنه سيكون من الصعب على حكومة اشتراكية أن تسمح لموظفيها بتأييد سياسات مناهضة تمامًا لمبادئها الرسمية.

لكن لنفترض أن نكران الذات هذا قد تحقق. إذن، لكي يأتي تأييد الرأسمالية بثماره، يجب أن يكون مؤيدوها قادرين على تمويل قضيتهم لعقد اجتماعات عامة، وطبع منشورات، وشراء وقت بث إذاعي، وإصدار صحف ومجلات وهكذا. كيف سيجمعون الموارد المالية؟ قد يكون أو سيكون على الأرجح هناك أشخاص في المجتمع الاشتراكي لهم دخول مرتفعة، ربما رؤوس أموال ضخمة في صورة سندات حكومية وما شابه ذلك، لكن هؤلاء سيكونون بالضرورة مسئولين حكوميين رفيعي المستوى. من الجائز تخيل موظف اشتراكي صغير يحتفظ بوظيفته مع أنه يؤيد الرأسمالية علانية،

لكنه أمر يتجاوز حد السذاجة أن نتخيل مسئولًا اشتراكيًا رفيع المستوى يمول مثل تلك الأنشطة «التخريبية».

سيكون المصدر الوحيد للتمويل جمعَ مبالغ صغيرة من عدد كبير من صغار المسئولين، لكن هذا ليس حلًا واقعيًا. فللاستفادة من هذه المصادر، يجب أن يكون الكثير من الناس مقتنعين فعلًا، والمشكلة برمتها تكمن في كيفية إطلاق حملة وتمويلها لفعل ذلك. لم تمول الحركات الراديكالية في المجتمعات الرأسمالية بهذه الطريقة قط، بل تم دعمهم بشكل نموذجي من قبل عدد قليل من الأغنياء الذين أقنعهم فريدريك فاندربيلت فيلد أو آنيتا مكورميك بلين أو كورليس لامونت — وذلك على سبيل ذكر القليلين ممن لمعت أسماؤهم مؤخرًا، أو فريدريك إنجلز إذا عدنا بالزمن إلى أبعد من ذلك. وهذا شيء من عدم المساواة في الثراء في الحفاظ على الحرية السياسية والذي قلما يلحظه الكثير، وهو دور الرعاة.

لا يقتضي الأمر في المجتمع الرأسمالي سوى إقناع بعض الأغنياء بأية فكرة للحصول على الأموال للترويج لها، وهو الأمر الغريب مع ذلك، وهناك العديد من هؤلاء الناس الذين يشكلون بؤر دعم مستقلة، وبلا شك ليست هناك أي ضرورة حتى لإقناع الناس أو المؤسسات المالية التي تملك أموالًا وفيرة بصحة الأفكار التي سيتم ترويجها، بل تتمثل الضرورة في إقناعهم بأن ذلك الترويج سيحقق نجاحًا ماليًا، أي أن الصحيفة أو المجلة أو الكتاب أو أي مشروع تجاري آخر سيكون مربحًا. على سبيل المثال، لا يمكن أن يتحمل الناشر التنافسي تكاليف نشر أي مؤلف لمجرد أنه يتفق معه شخصيًا؛ بل يجب أن يكون معياره احتمالية أن سوقه سيكون ضخمًا بدرجة كافية ليعود عليه بعائد مرضي على استثماره.

وبهذه الطريقة يكسر السوق تلك الحلقة المفرغة ويجعل بالإمكان، في النهاية، تمويل مثل تلك المشروعات التجارية عن طريق جمع مبالغ صغيرة من العديد من الأشخاص دون إقناعهم في البداية، إلا أن مثل هذه الإمكانيات لا تتوفر في المجتمع الاشتراكي؛ حيث تجتمع السلطات كافة في يد الدولة.

لنجمح بخيالنا ونفترض أن الحكومة الاشتراكية تدرك هذا الأمر وبأنها تتألف من أشخاص متلهفين لحماية الحرية، فهل من الممكن أن تقدم الأموال

اللازمة لذلك؟ ربما، لكنه من الصعب تخيل كيفية حدوث ذلك. قد تؤسس الحكومة جهة رسمية لتقديم العون المالي للدعاية التخريبية، ولكن كيف ستختار من ستقدم له العون؟ فإذا قررت تقديم الدعم لكل من يطلبه، سرعان ما ستجد نفسها بلا أموال، وهذا لأن الاشتراكية لا تستطيع إلغاء القانون الاقتصادي الأساسي بأن السعر المرتفع بقدر كافٍ يستدعي طلبًا كبيرًا. وإذا كان تأييد القضايا الراديكالية مربحًا بالقدر الكافي فسيكون دعم المؤيدين لا محدود.

علاوة على ذلك، إن حرية تأييد القضايا التي لا تحظى بقبول واسع لا تقتضي أن يكون مثل ذلك التأييد دون ثمن. على النقيض من ذلك، لن ينعم أي مجتمع بالاستقرار إن كان تأييد التغييرات الجذرية دون ثمن، ناهيك عن أن يكون بلا دعم مالي. من الملائم تمامًا أن يقدم الأفراد تضحيات لتأييد القضايا التي يؤمنون بها من أعماقهم، ومن الأهمية بمكان فعلًا أن ينعم هؤلاء الذين على استعداد لإنكار ذواتهم فقط بالحرية، وإلا ستتدهور الحرية إلى إباحية وعدم مسئولية، والأمر الجوهري هنا أن تكون تكلفة تأييد القضايا التي لا تحظى بقبول واسع مقبولةً وليست عنصر إعاقة.

إننا لم ننتهِ بعد، ففي المجتمعات ذات الأسواق الحرة، يكفي امتلاك الموارد المالية، فموردو الورق على استعداد لبيعه لجريدة ديلي وركر مثلما هم مستعدون لبيعه لجريدة وول ستريت جورنال. على الجانب الآخر، في المجتمعات الاشتراكية، لن يكفي امتلاك الموارد المالية، حيث يجب على المؤيد الافتراضي للرأسمالية إقناع مصنع صنع الورق الحكومي ببيعه له، وكذلك إقناع صاحب المطبعة الحكومية لطبع منشوراته، وأيضًا إقناع مكتب البريد الحكومي لتوزيعها بين الناس، وإقناع الهيئة الحكومية بإيجار قاعة يلقي فيها خطاباته وما إلى ذلك.

لعل ثمة طريقة ما يستطيع المرء من خلالها التغلب على مثل هذه الصعوبات وحماية الحرية في إطار مجتمع اشتراكي، فلا يمكن الجزم بأن ذلك مستحيل تمامًا، ولكن من الواضح أن هناك عقبات حقيقية في طريق إنشاء مؤسسات تحمي بفاعلية إمكانية الخروج عن النص. وعلى حد علمي، لم يتصد بشجاعة أحد من الذين أيدوا الاشتراكية والرأسمالية أيضًا لهذه

القضية، أو حتى اتخذ خطوة بداية جديرة بالاحترام على طريق تطوير النظم المؤسسية التي قد تسمح بتحقيق الحرية في إطار الاشتراكية، بل على النقيض من ذلك، فإنه من الواضح كيف أن المجتمع الرأسمالي ذا السوق الحرة يعزز الحرية.

من الأمثلة البارزة على هذه المبادئ النظرية تجربة ونستون تشرشل، فمنذ عام ١٩٣٣ حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية، لم يسمح له بالحديث عبر الإذاعة البريطانية، والتي كانت احتكارًا حكوميًا بالطبع تحت إدارة هيئة الإذاعة البريطانية، على الرغم من أن تشرشل كان مواطنًا مرموقًا في بلاده وعضوًا برلمانيًا ووزيرًا سابقًا ورجلًا يناضل بكل ما أوتي من قوة لإقناع أبناء شعبه باتخاذ خطوات لصد خطر ألمانيا الهتلرية. لم يسمح لتشرشل بالتحدث إلى الشعب البريطاني عبر الإذاعة لأن هيئة الإذاعة البريطانية كانت احتكارًا حكوميًا وموقفه كان «مثيرًا للجدل» أكثر من اللازم.

مثال آخر بارز ما ورد في مجلة التايم عدد ٢٦ يناير/كانون الثاني عام ١٩٥٩ وكان يتعلق بـ«تلاشي القائمة السوداء» ورد في قصة التايم ما يلي:

> يعد حفل تقديم جوائز الأوسكار أكبر علامات السمو وعلو المكانة في هوليوود، لكن هذه المكانة تضررت منذ عامين، وذلك عندما أعلن روبرت ريتش كأفضل كاتب عن فيلم «الشجاع» ولكنه لم يصعد لاستلام الجائزة، فقد كان روبرت ريتش اسمًا مستعارًا يخفي وراءه واحدًا من بين مائة وخمسين كاتبًا ... اعتبرتهم صناعة السينما ضمن القائمة السوداء منذ عام ١٩٤٧ للاشتباه بأنهم شيوعيين أو متعاطفين مع الشيوعية. أثارت هذه القضية تحديدًا حالة من الارتباك وذلك لأن أكاديمية الفنون والعلوم السينمائية قد منعت أي شيوعي أو داعية للتعديل الخامس من المشاركة في مسابقة الأوسكار، لكن في الأسبوع الماضي أعيد صياغة القاعدة الخاصة بالشيوعيين وحل لغز هوية ريتش فجأة.
>
> اتضح أن ريتش هو دالتون ترومبو مؤلف رواية «جوني يلتقط سلاحه»، والذي يعد واحدًا من «عشر مؤلفين في هوليوود»

رفضوا الإدلاء بشهاداتهم في جلسات الاستماع عام ١٩٤٧ حول الشيوعية في مجال صناعة السينما، وقد صرح المنتج فرانك كينج، الذي أصر إصرارًا شديدًا على أن روبرت ريتش كان «شابًا ذا لحية يعيش في أسبانيا»، قائلًا: «لدينا التزامًا تجاه المساهمين ينص على شرائنا أفضل نص يمكننا شراؤه، وقد أحضر لنا ترومبو «الشجاع» ولذا اشتريناه.» ....

كان ذلك في الواقع النهاية الرسمية لقائمة هوليوود السوداء، أما بالنسبة للكتاب المحظورين، فقد تحققت النهاية غير الرسمية منذ زمن بعيد، فيزعم أن خمسة عشر في المائة على الأقل من أفلام هوليوود الحالية كتبت بواسطة أفراد من القائمة السوداء. ذكر المنتج كينج: «هناك أشباح في هوليوود أكثر من مقابر فوريست لون، لقد استعانت كل شركة بالمدينة بعمل من أعمال كتاب القائمة السوداء، إننا فقط أول من يؤكد كل ما يعلمه الجميع.»

قد يؤمن المرء، مثلي، أن الشيوعية ستدمر جميع حرياتنا، وقد يعارضها المرء بكل ما أوتي من صرامة وقوة، ومع ذلك، يؤمن في الوقت نفسه أنه في مجتمع حر، من غير الممكن ولا المحتمل منع شخص من الدخول في اتفاقيات طوعية مع الآخرين ينجذب كل منهم للآخر، لأن ذلك الشخص يؤمن بالشيوعية أو يحاول الترويج لها، وذلك لأن حريته تتضمن حرية ترويجه للشيوعية. وكذلك، فإن الحرية، أيضًا، تتضمن، بالطبع، حرية الآخرين في عدم التعامل معه تحت تلك الظروف. لم تكن قائمة هوليوود السوداء عملًا حرًا وكانت تدمر الحرية لأنها اتفاق استعان بوسائل قسرية لمنع حدوث تبادلات طوعية. لم تنجح هذه القائمة على الوجه الأكمل لأن السوق جعلت الحفاظ على القائمة السوداء أمرًا مكلفًا. إن التشديد على الأهمية التجارية؛ أي حقيقة أن الأشخاص الذين يديرون مشروعات تجارية خاصة لديهم حافز لجني أكبر قدر ممكن من المال، صان حرية الأشخاص الذين تم إدراجهم ضمن القائمة السوداء عن طريق توفير شكل بديل من التوظيف لهم، وعن طريق تزويد الناس بحافز لتوظيفهم.

إذا كانت هوليوود وصناعة السينما شركات حكومية أو لو كان الأمر في انجلترا مسألة توظيف من قبل هيئة الإذاعة البريطانية، لكان من الصعب

تصديق أن «قائمة الكُتَّاب العشرة في هوليوود» أو أمثالهم قد وجدوا وظائف. على نحو مماثل، من الصعب تصديق أنه في ظل تلك الظروف، سيتمكن أنصار الفردانية والمشروعات التجارية الخاصة — أو بالطبع أَخْلَص الأنصار لأية رؤية جديدة بخلاف الرؤية الموجودة — من الحصول على وظائف.

ظهر مثال آخر على دور السوق في الحفاظ على الحرية السياسية خلال تجربتنا مع المكارثية. فبعيدًا تمامًا عما تضمنته من قضايا أساسية والوقائع الموضوعية للتهم التي وُجِّهَتْ، ما الحماية التي نالها الأفراد والموظفون الحكوميون بالأخص ضد الاتهامات غير المسئولة والتحقيقات في أمور كان الكشف عنها مخالفًا لما يمليه عليهم الضمير؟ إن مطالبتهم بالاحتكام إلى التعديل الخامس كانت لتصبح أمرًا عبثيًا، دون وجود بديل للوظائف الحكومية.

تمثلت حمايتهم الأساسية في وجود اقتصاد السوق الخاصة الذي استطاعوا من خلاله كسب قوت يومهم، مع ذلك لم تكن الحماية مطلقة هنا أيضًا؛ حيث كره العديد من أصحاب الأعمال الخاصة المحتملين، بحق أو بغير حق، توظيف هؤلاء المشهر بهم. قد يكون السبب في ذلك أن الأضرار التي ستلحق بالأشخاص المعنيين أكبر بكثير من الأضرار التي عادة ما تلحق بالأشخاص المناصرين لقضايا لا تلقى رواجًا، لكن بيت القصيد هنا أن الأضرار كانت محدودة ولم تمثل عنصر إعاقة، كما كان من الممكن أن تكون في حال كان التوظيفُ الحكومي الاحتمالَ الوحيد.

من الجدير بالملاحظة أن جزءًا كبيرًا من الأشخاص المعنيين اتجهوا على ما يبدو إلى القطاعات الأكثر تنافسية من الاقتصاد — كالمشروعات التجارية والتجارة والزراعة — حيث يكون السوق أقرب ما يكون من السوق الحرة المثالية. لا أحد يشتري الخبز يعلم هل القمح الذي صنع منه قد زرعه شيوعي أم جمهوري، أم دستوري أم فاشي، أم — من وجهة النظر هذه — زنجي أم رجل أبيض. هذا يوضح كيف يفصل السوق الموضوعي النشاطاتِ الاقتصاديةَ عن الآراءِ السياسيةِ، ويحمي الأفراد من التعرض للتمييز في نشاطاتهم الاقتصادية لأسباب لا علاقة لها بإنتاجياتهم، سواء كانت هذه الأسباب مرتبطة بآرائهم أو بلونهم.

كما يشير هذا المثال، إن أكثر الجماعات عرضة للخطر بمجتمعنا فيما يتعلق بالحفاظ على الرأسمالية التنافسية وتعزيزها هي جماعات الأقلية؛ تلك التي قد تصبح بكل سهولة هدفًا للشك والعداوة من قبل الأغلبية، وهي جماعات كالزنوج واليهود والمتجنسين، وذلك من باب ذكر الحالات الأوضح فحسب. ومع ذلك، وعلى نحو متناقض، فإن أعداء السوق الحرة — الاشتراكيين والشيوعيين — تم تعيينهم بمعايير غير تناسبية من بين هذه الجماعات، وبدلًا من إدراك أن وجود السوق قد حماهم من مواقف أبناء بلدهم، راحوا ينسبون، خطأً، آثار التمييز المتبقية إلى السوق.

الفصل الثاني

دور الحكومة في المجتمعات الحرة

من الاعتراضات الشائعة على المجتمعات الشمولية أنها تعتبر أن الغاية تبرر الوسيلة. ولكن، إذا نظرنا إلى هذا الاعتراض حرفيًّا، نرى أنه منافٍ للمنطق بشكل واضح، فإذا لم تبرر الغايةُ الوسيلةَ، فماذا يبررها؟ لكن هذه الإجابة السهلة لا تدحض الاعتراض، بل تظهر بوضوح أنه لم يُصَغ جيدًا. فإنكار حقيقة أن الغاية تبرر الوسيلة تمثل تأكيدًا غير مباشر على أن الغاية التي نحن بصددها ليست الغاية النهائية، وأن الغاية النهائية، في حد ذاتها، استخدام الوسائل الملائمة. إن أية غاية، سواءً كانت محبذة أم لا، ولا يمكن بلوغها سوى عن طريق استخدام وسائل سيئة، لا بد أن تحل محل الغاية الأهم، وهي غاية استخدام الوسائل المقبولة.

إن الوسائل المناسبة، عند الليبراليين، هي النقاش الحر والتعاون الاختياري، وهذا ما يشير ضمنًا إلى أنه لا مجال لأي شكل من أشكال القهر. والمبدأ المثالي هو تحقيق إجماع الآراء بين أفراد مسئولين على أساس النقاش الحر الكامل وهذه طريقة أخرى للتعبير عن هدف الحرية الذي أكدنا عليه في الفصل السابق.

ومن وجهة النظر هذه، يتمثل دور السوق، كما أشرنا من قبل، في أنه يسمح بحدوث الإجماع دون الإلزام؛ أي أنه نظام من التمثيل النسبي الفعال. على الجهة الأخرى، إن السمة المميزة للعمل من خلال القنوات السياسية صراحةً أنها تنزع إلى تطلب أو فرض التزام حقيقي، أي أن أي قضية نمطية لا بد من أن تحسم بقول «نعم» أو «لا»، وعلى أكثر تقدير، يمكن وضع شرط لتوفير عدد محدود نسبيًّا من البدائل. حتى استخدام

التمثيل النسبي في صورته السياسية الصريحة لا يغير من هذا الاستنتاج، فعدد المجموعات المنفصلة التي يمكن، في الواقع، تمثيلها محدود وهائل مقارنة بالتمثيل النسبي للسوق. والأهم من ذلك حقيقة أن النتيجة النهائية لا بد أن تكون في العموم قانونًا ساري المفعول على كل المجموعات، بدلًا من أن تكون قوانين تشريعية لكل «حزب» يحظى بالتمثيل، وهذا يعني أن التمثيل النسبي في صورته السياسية، بعيد كل البعد عن السماح بإجماع الآراء دون إلزام، ويميل إلى التشظي وغياب الفاعلية، وبذلك يساهم في تدمير أي اتفاق جماعي يمكن أن يرتكز عليه الإجماع الملزم.

من الواضح أن هناك بعض الأمور التي يكون فيها أي تمثيل نسبي فعال ضرب من المستحيل، فلا يمكنني أن أحصل على المستوى الذي أحتاجه من الدفاع القومي، فيما تحصل أنت على مستوى آخر. وفيما يخص مثل هذه الأمور غير القابلة للتجزئة، يمكننا مناقشتها والجدال فيها والتصويت بشأنها. لكن ما أن يحسم القرار، لا بد أن نمتثل إليه، إنه، تحديدًا، وجود مثل هذه الأمور غير القابلة للتجزئة — ومن الواضح أن حماية الفرد والأمة من القهر هما الأكثر جوهرية بينها — هو ما يحول دون الاعتماد القسري على عمل الفرد من خلال السوق. وإذا كنا سنستخدم بعضًا من مواردنا لمثل هذه الأمور الفردية، فلا بد من استخدام قنوات سياسية للتوفيق بين الاختلافات.

يميل استخدام القنوات السياسية، ما دام حتميًا، إلى إحداث ضغط على الترابط الاجتماعي الضروري لوجود مجتمع مستقر. ويكون الضغط في أضعف صوره إذا ما تم التوصل إلى اتفاق للعمل الجماعي فيما يتعلق بمجموعة محدودة من القضايا يشترك الناس، كيفما اتفق، في آرائهم بصددها. وكلما اتسع نطاق القضايا التي يُنْشَدُ فيها اتفاقًا صريحًا، يزيد الضغط على الخيوط الرقيقة التي تربط المجتمع. وإذا وصل الأمر إلى المساس بقضية تختلف آراء الناس فيها بقوة، قد تعم الفوضى المجتمع، أيضًا. قلما يمكن حل الاختلافات الجوهرية في القيم الأساسية في صناديق الاقتراع، هذا إن كان بالإمكان حلها من الأصل؛ لكن في النهاية يمكن حسمها فحسب، دون أن تُحَلَّ، عن طريق القتال. وتقف الحروب الدينية والأهلية على مدى التاريخ كشهادة مخزية على صحة هذا الرأي.

يقلل الاستخدام واسع النطاق للسوق من الضغط على النسيج المجتمعي عن طريق جعل الإلزام غير ضروري فيما يتعلق بأية أنشطة يتضمنها. فكلما اتسع نطاق الأنشطة التي يشملها السوق، قلت الموضوعات التي تحتاج قرارات سياسية واضحة والتي يكون من الضروري التوصل إلى اتفاق بشأنها. وبالتبعية، كلما قلت الموضوعات التي تتطلب الاتفاق، ازداد احتمال التوصل إلى اتفاق والحفاظ على حرية المجتمع في الوقت نفسه.

إن إجماع الآراء بالطبع مبدأ منشود، لكن على أرض الواقع، لا يمكننا تحمل الوقت ولا الجهد الذي سيتطلبه تحقق إجماع الآراء التام في كل قضية. لذا، يجب علينا تقبل شيء أقل بحكم الضرورة. لذلك، يفضي بنا الأمر إلى قبول حكم الأغلبية بصورة أو بأخرى كوسيلة نفعية. ويتضح أن حكم الأغلبية ذلك يعد وسيلة نفعية أكثر من كونه، في حد ذاته، مبدأً أساسيًا في حقيقة استعدادنا للجوء إلى حكم الأغلبية وفي حجم الأغلبية الذي نطلبه بناءً على مدى خطورة الموضوع الذي ينطوي عليه الأمر، فإذا كان الأمر لا يمثل أهمية كبيرة وليس لدى الأقلية موقف قوي تجاه أن تبسط الأغلبية نفوذها عليها، ستفي أغلبية ضئيلة بالغرض، أما إذا كانت الأقلية لديها موقف قوي تجاه القضية محور النقاش، وقتها، لن تكفي الأغلبية البحتة حتى. قد يرغب القليل منا في أن تحسم قضايا، كحرية التعبير، عن طريق الأغلبية البحتة. إن النظام القانوني لدينا يعج بمثل هذه الفروق بين أنواع القضايا التي تتطلب أنواعًا مختلفة من الأغلبية، أهما تلك التي يشملها الدستور، وهي تمثل المبادئ التي تتسم بقدر كبير من الأهمية لا نرغب، معه، سوى في تقديم أقل التنازلات لمبدأ النفعية. لقد تحقق ما يشبه الاتفاق الجماعي الضروري في البداية لقبولها، ونحن نطالب بشيء يشبه الاتفاق الجماعي الضروري لإجراء تغيير بها.

إن قوانين إنكار المصلحة الشخصية الهادفة إلى الإحجام عن مبدأ سيطرة الأغلبية على أنواع بعينها من القضايا التي يشملها دستورنا ودساتير أخرى مماثلة مدونة أو غير مدونة في بلاد أخرى، وكذلك الأحكام المحددة في هذه الدساتير أو ما يوازيها، والتي تحظر قهر الأفراد — هذه القوانين هي نفسها ما يجب أن ينظر إليه على أنه جاء عن طريق النقاش الحر وبأنه يعكس إجماع الآراء الأساسي فيما يتعلق بالوسيلة.

انتقل، الآن، إلى دراسة أكثر تحديدًا، لكن مع الاستمرار في الإطار نفسه شديد العمومية، للمجالات التي لا يمكن التعامل، مطلقًا، معها عن طريق السوق، أو أنه يتسنى ذلك لكن بكلفة عالية لدرجة تجعل استخدام القنوات السياسية قد يكون مفضلًا عنها.

(١) دور الحكومة كصانع القواعد والحكم

من الأهمية بمكان التمييز بين الأنشطة اليومية للناس من أنشطة تقليدية وبين الإطار القانوني الذي تحدث فيه، فالأنشطة اليومية تشبه أفعال المشاركين في لعبة أثناء ممارستهم لها، أما إطار العمل فيشبه قواعد تلك اللعبة. ومثلما تتطلب اللعبة الصحيحة قبول اللاعبين لكل من قواعد اللعبة والحكم الذي يفسر القواعد ويطبقها، يتطلب المجتمع النموذجي أن يوافق أفراده على الشروط العامة التي ستحكم العلاقات بينهم، وعلى بعض الأساليب للفصل بين التفسيرات المتباينة لتلك الشروط، وعلى طريقة فرض الامتثال للقواعد المقبولة عامةً. وكما تسير الأمور في الألعاب، تسير في المجتمعات؛ حيث تكون غالبية الشروط العامة النتيجة غير المقصودة للأعراف، إذ تُقْبَلُ دون تفكير. على أقصى تقدير، لا نفكر صراحةً إلا في إجراء تعديلات ثانوية فقط بها، إلا أن التأثير التراكمي لسلسلة من التعديلات الثانوية قد يمثل تغيرًا هائلًا في طبيعة اللعبة أو المجتمع. في كل من الألعاب والمجتمع أيضًا، لا يمكن أن تسود مجموعة من القواعد ما لم يمتثل معظم المشاركين معظم الوقت لها دون إجراءات عقابية خارجية، وما لم يحدث ذلك، سيبقى هناك اتفاق اجتماعي ضمني واسع النطاق. بيد أننا لا يمكننا الاعتماد على الأعراف أو على هذا الاتفاق وحدهما لتفسير القواعد وتطبيقها، فنحن بحاجة إلى حكم. هذان، إذن، الدوران الأساسيان للحكومة في المجتمع الحر لتوفير وسيلة يمكن بواسطتها تعديل القواعد وتسوية الخلافات بيننا حول معنى القواعد، ولتطبيق امتثال القلة، التي لا تُؤْثِرُ المشاركة في اللعبة، للقواعد.

تظهر الحاجة إلى الحكومات في هذه الأمور وذلك لأن الحرية المطلقة ضرب من المستحيل، فبالرغم من روعة مبدأ غياب السلطة السياسية،

فهو ليس مجديًا في عالم الإنسان غير الكامل. يمكن أن تتعارض حريات الأفراد، وعندما يحدث ذلك، يجب تقييد حرية أحد الأفراد للحفاظ على حرية الآخر — وكما عبر أحد قضاة المحكمة العليا: «إن حريتي لتحريك قبضة يدي يجب أن تكون محدودة بمدى قربها من ذقنك.».

تكمن المشكلة الرئيسية في تحديد المهام المناسبة للحكومة في كيفية تسوية مثل أوجه التعارض هذه بين حريات الأفراد المختلفين. في بعض الحالات، تكون الإجابة سهلة؛ حيث لا يوجد إلا قدر ضئيل من الصعوبة في تحقيق شبه إجماع للآراء على فكرة ضرورة التضحية بحرية أحد الأفراد في قتل جاره للحفاظ على حرية الفرد الآخر في الحياة. أما في حالات أخرى، تكون الإجابة صعبة. ففي مجال الاقتصاد، تنشأ مشكلة كبيرة فيما يتعلق بالصراع بين حرية الاتحاد وحرية التنافس. أي معنى يقصد بكلمة «حرة» عندما تصف المشروعات التجارية؟ في الولايات المتحدة الأمريكية، تعني صفة «حرة» أن أي شخص حر في تأسيس مشروع خاص، وهذا يعني أن المشروعات التجارية الخاصة الحالية ليست حرة في إبعاد المتنافسين سوى عن طريق بيع منتج أفضل بالسعر نفسه أو المنتج نفسه بسعر أقل. على الجانب الآخر، في العرف الأوروبي، المعنى، في العموم، يعني أن المشروعات التجارية حرة فيما تريد فعله، بما في ذلك تحديد الأسعار وتقسيم الأسواق واستخدام أساليب أخرى لإبعاد المنافسين المحتملين. لعل المشكلة الأصعب تحديدًا في هذا السياق تنشأ فيما يتعلق بالاتحادات بين العمال، حيث تصبح مشكلة الاتحاد ومشكلة التنافس بالغة الخطورة.

يُعَدُّ تعريف حقوق الملكية من بين المجالات الاقتصادية الأساسية، والتي تتسم الإجابة فيها بالصعوبة والأهمية معًا. إن فكرة الملكية، كما تطورت عبر القرون وكما تتضمنها التشريعات القانونية، أصبحت جزءًا كبيرًا منا لدرجة جعلتنا نميل إلى الإيمان بها كأمر مسلم به، ونخفق في أن ندرك تحديدًا ما يُشَكِّل الملكية وماهية الحقوق التي تمنحها ملكية الأشياء. إنها ابتداعات اجتماعية معقدة أكثر من كونها أفكارًا بديهية. على سبيل المثال، هل ملكيتي لقطعة أرض ما وحريتي في استخدام ملكيتي

كما يحلو لي تخول لي إنكار حق شخص آخر في العبور فوق أرضي بطائرته؟ أم أن حقه في استخدام طائرته له الأولوية؟ أم هل يعتمد هذا على الارتفاع الذي يطير عليه؟ أم مدى الإزعاج الذي يتسبب فيه؟ هل يتطلب التبادل التجاري الاختياري أن يدفع لي مقابل امتياز أن يحلق بطائرته فوق أرضي؟ أم هل يتعين أن أدفع له أنا لمنعه من التحليق بطائرته فوق أرضي؟ لعل مجرد ذكر حقوق الامتياز وحقوق النشر وبراءات الاختراع وحصص الأسهم في الشركات وحقوق الضفاف النهرية وما شابه قد يؤكد أهمية دور القواعد الاجتماعية المقبولة عمومًا في التعريف الفعلي للملكية. كذلك، قد تشير إلى أنه في العديد من الحالات، يكون وجود تعريف للملكية محددًا جيدًا ومقبولًا بشكل عام أهم من فحوى التعريف نفسه.

إن النظام المالي من المجالات الاقتصادية التي تثير مشكلات غاية في الصعوبة. لطالما أدرك الجميع مسئولية الحكومة تجاه النظام المالي منذ زمن بعيد، فهذا الأمر يتيحه الدستور صراحةً في الحكم الدستوري الذي يخول الكونجرس سلطة «صك العملات وضبط قيمتها وقيمة العملات الأجنبية.» على الأرجح، ليس ثمة مجال آخر للنشاط الاقتصادي لاقى قبولًا عامًا، فيما يتصل بالتدخل الحكومي، مثل النظام المالي. هذا القبول للمسئولية الحكومية والناشئ عن العادة، والذي أصبح الآن يحدث دون تفكير تقريبًا، يزيد من ضرورة الفهم الشامل لأسباب مثل هذه المسئولية، نظرًا لأنه يعزز من خطر اتساع دائرة سيطرة الحكومة في المجتمعات الحرة من الأنشطة المناسبة لتشمل تلك غير المناسبة، ومن تقديم إطار عمل مالي إلى تحديد حصص الموارد بين الأفراد. سنناقش هذه المشكلة بتفصيل أكثر في الفصل الثالث.

الخلاصة، يفترض تنظيم النشاط الاقتصادي من خلال التبادل التجاري الاختياري جدلًا أننا اتخذنا الإجراءات اللازمة، عن طريق الحكومة، لحفظ القانون والنظام للحيلولة دون تعرض فرد للقهر على يد فرد آخر، وتطبيق العقود التي أُبْرِمَت اختياريًا، ولتحديد معنى لحقوق الملكية، وتفسير مثل تلك الحقوق وتطبيقها، وتقديم إطار عمل مالي.

(٢) التدخل الحكومي نتيجة الاحتكار التقني وتأثيرات الجوار

إن دور الحكومة، الذي استعرضناه توًا، يمثل فعل شيء لا يستطيع السوق فعله لنفسه، وهو تحديد قواعد اللعبة والفصل فيها وتطبيقها. كذلك، قد نريد فعل بعض الأشياء من خلال الحكومة يمكن فعلها جوازًا من خلال السوق، لكن تلك الحالات التقنية أو المماثلة تجعل من الصعب فعلها بتلك الطريقة. ما سبق يتمثل في حالات يكون فيها التبادل التجاري الاختياري الصارم إما مكلفًا إلى أبعد الحدود أو مستحيلًا تقريبًا. إن هناك فئتان عامتان لمثل تلك الحالات: الاحتكار وما يماثله من عيوب بالسوق، وتأثيرات الجوار.

إن التبادل التجاري لا يكون اختياريًا حقًا إلا إذا توفرت بدائل متكافئة تقريبًا. فالاحتكار يقتضي، ضمنًا، غياب البدائل وبذلك يحول دون تحقيق حرية التبادل التجاري الفعال. وفي الواقع، ينشأ الاحتكار كثيرًا، إن لم يكن عامةً، من دعم الحكومة أو من الاتفاقات غير القانونية بين الأفراد، وفيما يتصل بذلك، تكمن المشكلة إما في تجنب دعم الحكومة للاحتكار أو في تحفيز التطبيق الفعال للقواعد مثل تلك المتضمنة في قوانين مكافحة الاحتكار للولايات المتحدة. مع ذلك، قد يظهر الاحتكار أيضًا لأنه فعال من الناحية العملية؛ أي أن يكون هناك منتج أو مؤسسة واحدة. أخشى أن أشير إلى أن مثل تلك الحالات محدودة أكثر مما هو مفترض بيد أنها تظهر بلا ريب. وقد يكون التزويد بالخدمات الهاتفية داخل مجتمع مثالًا بسيطًا، وهي الحالات التي سأشير إليها بالاحتكار «التقني».

عندما تجعل الظروف التقنية الاحتكار النتيجة الطبيعية لقوى السوق التنافسية، لا يكون متاحًا إلا ثلاث خيارات فقط: احتكار القطاع الخاص أو احتكار القطاع العام أو التنظيم العام. وهذه الخيارات الثلاثة سيئة لذا يجب علينا المفاضلة بين أفضل الأسوأ، وجد هنري سايمونز في رصده للتنظيم العام للاحتكار بالولايات المتحدة النتائج بغيضة للغاية لدرجة أنه توصل إلى أن احتكار القطاع العام أفضل الأسوأ، أما والتر يوكين، وهو ليبرالي ألماني معروف، فقد وجد النتائج بغيضة للغاية، في رصده للاحتكار العام للسكك الحديدية بألمانيا، حتى إنه توصل إلى أن التنظيم العام قد

يكون أفضل الأسوأ. وبعد دراسة نتائج كل منهما، أخلُص إلى أن احتكار القطاع الخاص، إن كان معتدلًا، هو أفضل الأسوأ.

إذا كان المجتمع ساكنًا بحيث تظل الظروف المؤدية إلى الاحتكار التقني ثابتة بلا شك، سيكون لديَ شيء من الثقة في نجاح هذا الحل. أما في المجتمعات سريعة التغير كثيرًا ما تتغير الظروف المؤدية إلى ظهور الاحتكار التقني، وأعتقد أن يكون، على الأرجح، كل من التنظيم العام واحتكار القطاع العام على حد السواء أقل استجابة لمثل تلك التغيرات في الظروف وأقل قابلية للتخلص منها بسهولة عن احتكار القطاع الخاص.

تقدم السكك الحديدية بالولايات المتحدة مثالًا رائعًا، ربما كان وجود قدر كبير من الاحتكار في السكك الحديدية أمرًا حتميًا لأسباب تقنية في القرن التاسع عشر. كان ذلك هو تبرير إنشاء لجنة التجارة بين الولايات. لكن الظروف قد تغيرت، وأدى ظهور النقل الجوي والبري إلى تقلص عامل الاحتكار في السكك الحديدية إلى نسب لا تذكر. مع ذلك، لم نلغ لجنة التجارة بين الولايات، بل على النقيض، فلجنة التجارة بين الولايات، التي أنشئت في بادئ الأمر كهيئة لحماية عامة الشعب من استغلال السكك الحديدية، تحولت إلى هيئة لحماية السكك الحديدية من منافسة الشاحنات وغيرها من وسائل المواصلات، ومؤخرًا لحماية شركات الشاحنات الحالية من المنافسين الجدد. على نحو مماثل، عندما أُمِّمَتْ خطوط السكك الحديدية في انجلترا، تم إدخال خدمة النقل بالشاحنات ضمن نطاق الاحتكار الحكومي في بادئ الأمر. فإذا لم تخضع السكك الحديدية قط للتنظيم العام في الولايات المتحدة، لكان من المؤكد إلى حد بعيد أن تكون وسائل النقل الآن، بما في ذلك السكك الحديدية، صناعة تمتاز بتنافسية عالية لم يبق بها سوى القليل من الاحتكار، أو قد يكون اختفى تمامًا.

مع ذلك، لا يمكن أن نجعل الاختيار بين الحلول السيئة لاحتكار القطاع الخاص واحتكار القطاع العام والتنظيم العام بمعزل، تمامًا، عن الظروف الفعلية. فإذا كان الاحتكار التقني يُطَبَّق على خدمة أو سلعة تعتبر حيوية وإذا كانت قوة احتكارها كبيرة، قد لا تكون النتائج قصيرة المدى حتى لاحتكار القطاع الخاص غير المنظم مقبولة، وفي هذه الحالة سيكون التنظيم العام أو الملكية العامة أفضل الأسوأ.

قد يبرر الاحتكار التقني أحيانًا احتكار القطاع العام الفعلي، إلا أنه لا يمكنه في حد ذاته تبرير احتكار القطاع العام الذي يتحقق عن طريق جعله محظورًا قانونيًا على أي شخص آخر الدخول في المنافسة. على سبيل المثال، لا يمكن بأي حال من الأحوال تبرير احتكار القطاع العام الحالي في بلدنا لهيئة البريد. قد يزعم البعض أن نقل البريد احتكار تقني وأن الاحتكار الحكومي هو أفضل الأسوأ. بالمثل، قد يمكن للمرء تبرير وجود هيئة بريد حكومية، لكن لن يبرر القانون الحالي الذي يحظر قانونيًا على أي شخص آخر أن ينقل البريد. إذا كان تسليم البريد احتكارًا تقنيًا، لن يتمكن أحد من النجاح في المنافسة مع الحكومة، وإذا لم يكن كذلك، ليس ثمة سبب وراء التدخل الحكومي في الأمر، والسبيل الوحيد لاكتشاف ذلك هو إفساح مجال من الحرية لأشخاص آخرين للدخول إلى المنافسة.

إن السبب التاريخي وراء وجود احتكار لهيئة البريد هو أن شركة بوني إكسبريس نجحت للغاية في نقل البريد عبر القارة لدرجة أنه عندما أدخلت الحكومة خدمة عابرة للقارات، لم تستطع منافستها بفاعلية ومنيت بخسائر. أسفر الأمر عن صدور قانون يحظر على أي شخص آخر نقل البريد. لهذا السبب، تعد شركة آدامز إكسبريس صندوقَ استثمارٍ ائتمانيًا اليوم بدلًا من أن تكون شركة عاملة. أظن أنه إذا كان الدخول في مجال نقل البريد مفتوحًا أمام الجميع، لكان هناك عدد كبير من الشركات لتدخله، ولشهدت هذه الصناعة المهملة تغييرًا جذريًا سريعًا.

أما ثاني فئة عامة من الحالات يكون فيها التبادل الطوعي التام مستحيلًا، فتظهر عندما يكون لأفعال الأفراد تأثيرات على أفراد آخرين ممن لا يمكن أخذ مال منهم أو تعويضهم، وهذه هي مشكلة «تأثير الجوار». من الأمثلة الواضحة على ذلك تلوث نهر ما، فالرجل الذي يلوث النهر يرغم في الواقع الآخرين على مبادلة المياه الملوثة بالمياه النظيفة، وهؤلاء الآخرون قد يكون لديهم رغبة في إتمام هذا التبادل مقابل مبلغ كبير من المال، لكن ليس من الممكن لهم فرادى تجنب التبادل أو فرض تعويض ملائم.

من الأمثلة الأقل وضوحًا هو مد الطرق السريعة العامة. في هذه الحالة، من الممكن من الناحية التقنية تحديد الأفراد وبالتالي تحصيل رسوم منهم

مقابل استخدام الطرق ومن ثم يمكن أن يكون هناك تشغيل خاص. مع ذلك، بالنسبة للطرق ذات المنافذ العامة التي يوجد بها نقاط مرورية للدخول والخروج، ستكون تكاليف تحصيل الرسوم عالية للغاية إذا كان مقررًا وضع تكاليف على الخدمات المحددة التي يتلقاها كل فرد، وذلك لضرورة إنشاء أكشاك جمع الرسوم أو ما شابه عند كل المداخل. لذا، فإن ضريبة البنزين طريقة أرخص لتحصيل المال من الأفراد بالتناسب تقريبًا مع استخدامهم للطرق، إلا أنه لا يمكن، بمثل هذه الطريقة، تحديد المبلغ المالي تحديدًا دقيقًا بالتناسب مع الاستخدام المحدد. من ثم، من الصعب وجود شركة خاصة لتقديم الخدمة وجمع الرسوم دون تأسيس احتكار قطاع خاص واسع النطاق.

لا تسري هذه الاعتبارات على الطرق الرئيسية الطويلة ذات بوابات الرسوم والتي تتسم بكثافة مرورية عالية ولها مداخل محدودة. بالنسبة لهذه الطرق، تكون تكلفة تحصيل الرسوم ضئيلة، وفي العديد من الحالات تُحَصَّلُ الآن، وفي الغالب تتوافر خيارات عديدة، من ثم لا توجد مشكلة احتكارية خطيرة. بناءً على ذلك، هناك أسباب وجيهة لأن تخضع هذه الطرق لملكية وإدارة القطاع الخاص. وإذا حدث ذلك، ستحصل الشركة التي تدير الطريق السريع ضرائب البنزين المدفوعة مقابل السفر على الطريق.

كذا، تعد المتنزهات مثالًا مثيرًا للاهتمام وذلك لأنها توضح الاختلاف بين الحالات التي يمكن تبريرها بتأثيرات الجوار وبين تلك التي لا يمكن تبريرها بذلك، ونظرًا لأن جميعنا تقريبًا يفهم تمامًا أن إدارة المتنزهات الوطنية مهمة حكومية قانونية بالتأكيد، لكن في الواقع قد تبرر تأثيرات الجوار هذا الأمر في متنزه المدينة، إلا أنها لا تبرره بالنسبة لمتنزه وطني، مثل يلوستون ناشيونال بارك أو جراند كانيون. ما الفارق الجوهري بين الاثنين؟ بالنسبة لمتنزه المدينة، من الصعب كثيرًا تحديد الأشخاص الذين ينتفعون منه وتحصيل رسوم منهم مقابل الفائدة التي يتلقونها. إذا كان هناك متنزه في وسط المدينة، تستفيد المنازل المحيطة بالمتنزه من جميع الجوانب من مساحات الخضرة الواسعة، وكذلك يستفيد الأشخاص الذين يجتازونه أو يمرون بجانبه. لذا، سيكون وضع محصلو رسوم عند البوابات

أو فرض رسوم سنوية لكل نافذة تطل على الحديقة مكلفًا وصعبًا للغاية. على الجانب الآخر، إن مداخل متنزه وطني مثل يلوستون قليلة، ومعظم الناس الذين يأتون إليه يمكثون لفترات طويلة ومن الممكن تمامًا إنشاء بوابات جمع رسوم وتحصيل رسوم إدارية. هذا يحدث الآن فعلًا، على الرغم من أن الرسوم لا تغطي التكاليف كلها. إذا أراد الناس هذا الأمر كثيرًا وكانوا على استعداد لدفع مال مقابله، سيتوفر لدى شركات القطاع الخاص حافز رائع لإنشاء مثل تلك المتنزهات، وبالطبع هناك العديد من شركات القطاع الخاص من هذه الفئة الآن. شخصيًا، لا يسعني استحضار أي تأثيرات جوار أو تأثيرات احتكار هامة قد تبرر تدخل الحكومة في هذا المجال.

إن الأفكار كتلك التي تناولتها تحت عنوان تأثيرات الجوار قد استخدمت لتبرير كل تدخل ممكن تخيله تقريبًا، ومع ذلك، فإنه في الكثير من الحالات، يكون هذا التبرير يكون بمثابة مغالطة أكثر منه تطبيقًا شرعيًا لمفهوم تأثيرات الجوار، فتأثيرات الجوار سلاح ذو حدين؛ إذ قد تكون سببًا لتقييد تدخلات الحكومة وكذلك لتوسيعها. وتعوق تأثيراتُ الجوار التبادلَ التجاري الطوعي لأنه من الصعب تحديد التأثيرات الواقعة على الأطراف الثالثة وقياس خطورتها، لكن هذه الصعوبة موجودة في التدخل الحكومي أيضًا. ومن الصعب معرفة متى تكون تأثيرات الجوار كبيرة للغاية لدرجة تبرر تحمل تكاليف محددة للتغلب عليها، بل الأصعب توزيع التكاليف توزيعًا ملائمًا. وبالتالي، عندما تتدخل الحكومة للتغلب على تأثيرات الجوار، ستدخل جزئيًا مجموعة إضافية من تأثيرات الجوار نتيجة لإخفاقها في مطالبة الأفراد بدفع رسوم أو بتعويضهم كما ينبغي. ويمكن الحكم على ما إذا كانت تأثيرات الجوار الأساسية أم الجديدة هي الأخطر فقط عن طريق حقائق الحالة الفردية، وبالرغم من ذلك حتى يكون الحكم تقريبي للغاية، علاوة على ذلك، يكون للتدخل الحكومي للتغلب على تأثيرات الجوار ذاته تأثير جوار غاية في الأهمية لا علاقة له بالواقعة المحددة التي تدخلت من أجلها الحكومة؛ حيث إن كل تدخل حكومي يحدُّ من مجال حرية الفرد حدًّا مباشرًا ويشكل خطرًا أمام الحفاظ على الحرية على نحو غير مباشر لأسباب شرحناها تفصيلًا في الفصل الأول.

إن مبادئنا لا تقدم سياسة ملزمة وصارمة لمدى صلاحية تدخل الحكومة لكي ننجز معًا ما كان صعبًا أو مستحيلًا لنا أن ننجزه كلٌ على حدة، عن طريق التبادل الطوعي التام. ففي أي حالة معينة تستدعي تدخلًا حكوميًا، يجب أن نعد بيان موازنة وندرج به المزايا والعيوب كلًا على حدة، وستحدد لنا مبادئنا أية نقاط نضعها في خانة المزايا وأية نقاط نضعها في خانة العيوب، وكذلك توفر لنا الأساس الذي سنقدر به أهمية النقاط المختلفة. دائمًا ما سنرغب في البدء بالمسئوليات الناتجة عن أي تدخل حكومي مقترح بوجه خاص، أي تأثير الجوار المترتب عليه من حيث تهديده للحرية، ونعطي لهذا التأثير أهمية كبيرة، إلا أن حجم الأهمية الذي سننسبها لهذه النقطة ولغيرها من النقاط الأخرى كذلك، يعتمد على الظروف؛ فعلى سبيل المثال، إذا كان التدخل الحكومي القائم ثانويًا، سننسب أهمية أقل لتأثير الجوار الذي سيجلبه التدخل الحكومي الإضافي. هذا سبب هام وراء تعبير العديد من الليبراليين الأوائل، كهنري سايمونز، في كتابتهم، في وقت كانت الحكومة صغيرة مقارنة بمعايير العصر، عن رغبتهم في تولي الحكومات مهام ما كان سيقبلها الليبراليون المعاصرون بعد أن نمت الحكومات أكثر من اللازم.

(٣) التدخل الحكومي تحت شعار الوصاية الأبوية

إن الحرية هدف مبرر للأشخاص المسئولين فحسب، فنحن لا نؤمن بمنح الحرية للمختلين عقليًا أو للأطفال. لذا، فإن وضع خط أحمر فاصل بين الأشخاص المسئولين وغيرهم ضرورة حتمية، مع ذلك، لا يعني هذا أن هناك غموضًا أساسيًا في هدف الحرية الجوهري. إن الوصاية الأبوية أمر حتمي لهؤلاء الذين نصنفهم كأشخاص غير مسئولين.

لعل المثال الأوضح لهذا الأمر المختلون عقليًا. نحن لا نرغب في منحهم الحرية ولا في قتلهم، لذا، سيكون من الأفضل إذا أمكننا الاعتماد على الأعمال التطوعية للأفراد لإيوائهم ورعايتهم. لكن أظن أننا لا نستطيع استبعاد احتمال أن مثل تلك الأعمال الخيرية ستكون غير ملائمة في حالة أن ينطوي تأثير الجوار لهذا الأمر حقيقة أنني أنتفع إذا ساهم شخص آخر في رعاية المختلين عقليًا. ولهذا السبب، قد يكون لدينا رغبة في تنظيم رعايتهم عن طريق الحكومة.

أما الأطفال فهم حالة أكثر صعوبة، فالوحدة الأساسية الفعالة في مجتمعنا هي الأسرة، وليس الفرد. مع ذلك، يعتمد قبولنا للأسرة باعتبارها الوحدة الأساسية، إلى حد بعيد، على النفعية أكثر منه على المبدأ. نحن نؤمن بأن الآباء هم عامةً أفضل من يستطيع حماية أبنائهم وإعالتهم وبحيث يصبحوا أفرادًا مسئولين صالحين للتمتع بحريتهم. لكننا لا نؤمن بحرية الآباء في فعل ما يحلو لهم مع أفراد آخرين. إن كل طفل يحمل بداخله بذرة فرد مسئول، والمؤمن بالحرية يؤمن بحماية حقوقهم الأساسية.

وبكلمات أخرى قد تبدو قاسية، إن الأطفال سلع استهلاكية وفي الوقت نفسه أفراد مسئولين محتملين بالمجتمع. إن حرية الأفراد في استخدام مواردهم الاقتصادية كما يشاءون تتضمن حرية استخدامها في إنجاب أطفال — لشراء، إن جاز التعبير، خدمات الأطفال كصورة معينة من الاستهلاك، لكن بمجرد ممارسة هذا الخيار، يصبح للأطفال قيمة في حد ذاتهم ولنفسهم ولديهم حريتهم الخاصة والتي لا تعد مجرد امتداد لحرية آبائهم.

إن الوصاية الأبوية التي تتدخل الحكومة تحت لوائها هي مصدر الإزعاج الأكبر من زوايا عدة لليبراليين، وذلك لأنها تنطوي على قبول مبدأ — أن أفرادًا سيتخذون القرارات نيابة عن أفراد آخرين — وهو ما يجدونه كريهًا للغاية في معظم تطبيقاته، ويعتبرونه بحق سمة مميزة لمعارضيهم الرئيسيين من المفكرين، ألا وهم مؤيدو الجماعية في مختلف صورها، سواءً كانت الشيوعية أو الاشتراكية أو دولة الرفاهة. مع ذلك، لا فائدة من التظاهر بأن المشكلات أبسط مما هي في الواقع، فلا يجدي تجنب الحاجة لقدر ما من الوصاية الأبوية. وكما كتب دايسي عام ١٩١٤ عن قانون لحماية أصحاب الإعاقة الذهنية «إن قانون القصور الذهني هو الخطوة الأولى على طريق لا يرفض رجل عاقل السير فيه، لكنه طريق إذا اتبعناه لأبعد مما ينبغي، سيطرح صعوبات أمام رجال الدولة يصعب عليهم مواجهتها دون أن يصاحب ذلك تدخل كبير في حرية الفرد.»[1] ليس ثمة منهج يمكنه تعيين الحد الذي ينبغي أن نقف عنده، لذا يجب أن نعتمد على حكمنا غير المعصوم من الخطأ، وبعد أن نتوصل إلى حكم، نعتمد حينها على قدرتنا على إقناع الآخرين بأنه

الحكم الصحيح أو على قدرتهم على إقناعنا بتغيير رؤانا. يجب أن نؤمن، في هذا الموضع وغيره، بأهمية التوصل إلى اتفاق جماعي في الرأي بين بشر سمتهم عدم الكمال والتحيز، عن طريق النقاش الحر والتجربة والخطأ.

(٤) الخلاصة

إن الحكومة التي تطبق القانون والنظام وتحدد حقوق الملكية وتضطلع بدور الوسيلة التي يمكننا بواسطتها تغيير حقوق الملكية وغيرها من قواعد اللعبة الاقتصادية وتفصل في النزاعات التي تنشب حول تأويل القواعد وتطبق العقود وتعزز المنافسة وتقدم إطار عمل ماليًا وتتخذ إجراءات لمواجهة الاحتكار التقني وللتغلب على تأثيرات الجوار التي تعد مهمة لدرجة تبرر التدخل الحكومي، وتعزز من الأعمال الخيرية الخاصة والأسر المستقلة في حماية غير المسئولين، سواءً كانوا من المختلين عقليًّا أو الأطفال — إنها حكومة من الجلي أن أمامها وظائف مهمة لتؤديها. إن الليبرالي الثابت على مبدأه ليس بداع إلى الفوضوية.

مع ذلك، حقيقةٌ أيضًا أن مثل هذه الحكومة سيكون لديها وظائف واضح أنها محدودة وقد تحجم عن الكثير من المهام تضطلع بها الآن الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات في الولايات المتحدة الأمريكية ونظائرها في البلدان الأوربية. وستتناول الفصول التالية، بقدر من التفصيل، بعض من هذه الوظائف التي ناقشنا بضعها أعلاه، لكن قد يجدي نفعًا — في تعزيز القدرة على التمييز بين الغث والثمين بخصوص الدور الذي يوكله الليبرالي للحكومة — إدراج قائمة، ونحن في ختام هذا الفصل، بالمسئوليات التي تقع على عاتق الحكومة في الولايات المتحدة حاليًا، والتي، حسبما أرى، لا يمكن تبريرها، منطقيا، من منظور المبادئ الموضحة أعلاه:

(١) برامج دعم أسعار التعادل للزراعة.
(٢) فرض تعريفة جمركية على الواردات أو قيود على الصادرات، كحصص واردات النفط وحصص السكر الحالية وما إلى ذلك.
(٣) السيطرة الحكومية على الإنتاج، كما في برنامج المزارع أو في توزيع النفط الموكل إلى هيئة سكك حديد تكساس.

(٤) قوانين تنظيم الإيجارات كتلك التي ما زالت تطبق في نيويورك، أو القوانين العامة لضبط الأسعار والأجور كتلك التي فرضت أثناء الحرب العالمية الثانية وفي أعقابها.

(٥) الحد الأدنى القانوني لمعدلات الأجور، أو الحد الأقصى القانوني للأسعار، كتحديد الحد الأقصى القانوني لسعر الفائدة الذي يمكن أن تدفعه المصارف التجارية على الودائع عند الطلب كصفر، أو الحد الأقصى للمعدلات الثابتة من الناحية القانونية التي تدفع على المدخرات والودائع المحددة بأجل.

(٦) القواعد التنظيمية التفصيلية للصناعات، كقواعد تنظيم وسائل النقل التي تحددها لجنة التجارة بين الولايات. كان لهذا بعض التبريرات المستندة إلى أمور تتعلق بالاحتكار التقني عندما طُبِّقَ في البداية في السكك الحديدية، لكن لا يوجد أي تبرير له، الآن، بشأن أية وسيلة نقل. مثال آخر على ذلك القواعد التنظيمية التفصيلية للمعاملات المصرفية.

(٧) مثال مشابه، لكنه جدير بذكر خاص لما ينطوي عليه من رقابة متضمنة وانتهاك لحرية التعبير، وهو سيطرة لجنة الاتصالات الفيدرالية على الإذاعة والتليفزيون.

(٨) برامج الضمان الاجتماعي الحالية، لا سيما برامج التقاعد والشيخوخة التي تجبر الناس في الواقع على (أ) إنفاق جزء محدد من دخلهم لشراء معاش سنوي مدى الحياة (ب) شراء المعاش السنوي من شركات تخضع لإدارة الحكومة.

(٩) شروط الترخيص في مختلف المدن والولايات التي تجعل مشروعات أو وظائف أو مهن بعينها قاصرة على الأشخاص الذين يمتلكون ترخيصًا، حيث يكون الترخيص حينئذ أكثر من مجرد إيصال لضريبة يدفعها أي شخص يرغب في مزاولة النشاط.

(١٠) ما يسمى «بالإسكان الشعبي» وغيره الكثير من برامج الدعم الحكومي التي تهدف إلى تعزيز تشييد المباني السكنية كبرنامج ضمان الرهن العقاري لإدارة الإسكان الفيدرالية وشئون المحاربين القدامى وما إلى ذلك.

(١١) التجنيد الإلزامي لتزويد الخدمات العسكرية بالجند أثناء فترات السلم. إن النظام التطوعي للقوات المسلحة هو الذي يناسب السوق الحرة. لا يوجد ثمة مبرر لعدم دفع المقابل الضروري مهما كان في سبيل جذب العدد المطلوب من الأشخاص. إن النظم الحالية غير منصفة واعتباطية وتتعارض بخطورة مع حرية الشباب في صياغة حياتهم، حتى إنها تكون على الأرجح مكلفة أكثر من البديل السوقي. (إن التدريبات العسكرية العامة لتوفير جنود احتياطيين لوقت الحروب مشكلة مختلفة، ويمكن تبريرها بناءً على أسباب ليبرالية.)

(١٢) المتنزهات الوطنية كما أوضحنا أعلاه.

(١٣) الحظر القانوني لنقل البريد لأسباب ربحية.

(١٤) ملكية الحكومة وإدارتها للطرق التي تفرض عليها الرسوم كما أشرنا أعلاه.

إن هذه القائمة أبعد ما تكون عن الشمول.